خبيئة الأكوان

في افتراق الأمم على المذاهب والأديان

للملك محمد صديق حسن خان القنوجي
المتوفى ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

بيروت - لبنان

يطلب من : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

هاتف : ٨٠١٣٣٢ - ٨٠٥٦٠٤ - ٨٠٠٨٤٢

ص.ب ٩٤٢٤-١١ - تلكس : NASHER 41245 Le

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى وتبارك حق حمده ، والصلاة والسلام على مصطفاه محمد الذي لا نبي من بعده ، وعلى آله وصحبه وحملة أخباره ونقلة آثاره وجنده ، وبعد فاعلم أن الله عز وجل لما بعث نبينا محمداً ﷺ رسولاً إلى كافة الناس جميعاً عربهم وعجمهم ، وهم كلهم أهل شرك وعبادة لغير الله تعالى ، إلا بقايا من أهل الكتاب كان أمره ﷺ مع قريش ما كان ، حتى هاجر من مكة إلى المدينة ، فكانت الصحابة رضوان الله عليهم حوله ﷺ يجتمعون إليه في كل وقت مع ما كانوا فيه من ضنك المعيشة ، وقلة القوت ، فمنهم من كان يحترف في الأسواق ، ومنهم من كان يقوم على نخلة ويحضر رسول الله ﷺ في كل وقت ، ومنهم طائفة عندما تجد أدنى فراغ مما هم بسبيله من طلب القوت حضروا ، فإذا سئل رسول الله ﷺ عن مسألة ، أو حكم بحكم أو أمر بشيء أو فعل شيئاً ، وعاه من حضر عنده من الصحابة ، وفات من غاب عنه علم ذلك ، ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قد خفي عليه ما علمه حمل بن مالك بن نابغة رجل من الأعراب من هذيل في دية الجنين ، وخفي عليه وكان يفتى في زمن النبي ﷺ من الصحابة أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وعمار بن ياسر ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعري وسلمان الفارسي ، رضي الله عنهم .

فلما مات رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر الصديق رضي الله عنه تفرقت الصحابة ، فمنهم من خرج لقتال مسلمة وأهل الردة ، ومنهم من خرج لقتال أهل الشام ، ومنهم من خرج لقتال أهل العراق ، وبقي من الصحابة بالمدينة مع أبي بكر رضي الله عنه عدة ، فكانت القضية إذا نزلت بأبي بكر قضى فيها بما عنده من العلم بكتاب الله ، أو سنة رسول الله ﷺ ، فإن لم يكن عنده فيها علم من كتاب الله ، ولا من سنة رسول الله ﷺ سأل من بحضرته من الصحابة رضي الله عنهم عن ذلك ، فإن وجد عندهم علماً من ذلك رجع إليه وإلا اجتهد في الحكم .

ولما مات أبو بكر وولي أمر الأمة من بعده عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فتحت الأمصار ، وزاد تفرق الصحابة فيما افتتحوه من الأقطار ، فكانت الحكومة تنزل المدينة أو غيرها من البلاد ، فإن كان عند الصحابة الحاضرين بها في ذلك أثر عن رسول الله ﷺ حكم به وإلا اجتهد أمير تلك البلدة في ذلك . وقد يكون في تلك القضية حكم عن النبي ﷺ موجود عند صاحب آخر . وقد حضر المدني ما لم يحضر المصري ، وحضر المصري ما لم يحضر الشامي ، وحضر الشامي ما لم يحضر البصري ، وحضر البصري ما لم يحضر الكوفي ، وحضر الكوفي ما لم يحضر المدني ، كل هذا موجود في الآثار وفيما علم من مغيب بعض الصحابة عن مجلس النبي ﷺ في بعض الأوقات وحضور غيره ثم مغيب الذي حضر أمس وحضور الذي غاب ، فيدري كل واحد منهم ما حضر ، ويفوته ما غاب عنه ، فمضى الصحابة رضي الله عنهم على ما ذكرنا ، ثم خلف بعدهم التابعون الآخذون عنهم ، وكل طبقة من التابعين في البلاد التي تقدم ذكرها . فإنما تفقهوا مع من كان عندهم من الصحابة ، فكانوا لا يتعدون فتاواهم إلا اليسير مما بلغهم عن غير من كان في بلادهم من الصحابة ، كأتباع أهل المدينة في الأكثر فتاوى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وأتباع أهل الكوفة في الأكثر فتاوى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وأتباع أهل مكة في الأكثر فتاوى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وأتباع أهل مصر في الأكثر فتاوى عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما ، ثم أتى من بعد التابعين رضي الله عنهم

فقهاء الأمصار كأبي حنيفة ، وسفيان ، وابن أبي ليلى بالكوفة ، وابن جريج بمكة ، ومالك ، وابن الماجشون بالمدينة ، وعثمان البتي ، وسوار بالبصرة ، والأوزاعي بالشام ، والليث بن سعد بمصر ، فجروا على تلك الطريق من أخذ كل واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم ، وهو موجود عند غيرهم .

وأول من أقرأ القرآن بمصر أبو قبيل ، روى عن عبيد بن مخمر المغافري ، يكنى أبا أمية رجل من أصحاب النبي ﷺ شهد فتح مصر ، وذكر عن أبي قبيل وغيره أن يزيد بن أبي حبيب أول من نشر العلم بمصر في : الحلال ، والحرام ، ومسائل الفقه ، وكانوا قبل ذلك إنما يتحدثون في الفتن والترغيب .

وذكر أبو عمرو الكندي ، أن أبا ميسرة عبد الرحمن بن ميسرة مولى الملامس الحضرمي كان فقيهاً ، وكان أول الناس أقرأ بمصر بحرف نافع قبل الخمسين ومائة وتوفي سنة ثمان وثمانين ومائة ، وأن أبا سعيد عثمان بن عتيق مولى غافق أول من رحل من أهل مصر إلى العراق في طلب الحديث ، توفي سنة أربع وثمانين ومائة ، انتهى .

وكان حال أهل الاسلام من أهل مصر وغيرها من الأمصار في أحكام الشريعة على ما تقدم ذكره ، ثم كثر الترحل إلى الآفاق وتداخل الناس والتقوا وانتدب أقوام لجمع الحديث النبوي وتقييده ، فكان أول من دون العلم محمد بن شهاب الزهري ، وكان أول من صنف وبوب سعيد بن عروبة ، والربيع بن صبيح بالبصرة ، ومعمر بن راشد باليمن ، وابن جريج بمكة ، ثم سفيان الثوري بالكوفة ، وحماد بن سلمة بالبصرة ، والوليد بن مسلم بالشام ، وجرير بن عبد الحميد بالري ، وعبد الله بن مبارك بمرو وخراسان ، وهشيم بن بشير بواسط ، وتفرد بالكوفة أبو بكر ابن أبي شيبة بتكثير الأبواب ، وجودة التصنيف ، وحسن التأليف ، فوصلت أحاديث رسول الله ﷺ من البلاد البعيدة إلى من لم تكن عنده ، وقامت الحجة على من بلغه شيء منها ، وجمعت الأحاديث المبينة لصحة أحد التأويلات المتأولة من الأحاديث ، وعرف الصحيح من السقيم ،

وزيف الاجتهاد المؤدي إلى خلاف كلام رسول الله ﷺ وإلى ترك عمله ، وسقط العذر عمن خالف ما بلغه من السنن ببلوغه إليه وقيام الحجة عليه ، وعلى هذا الطريق كانت الصحابة رضي الله عنهم ، وكثير من التابعين يرحلون في طلب الحديث الواحد الأيام الكثيرة يعرف ذلك من نظر في كتب الحديث ، وعرف سير الصحابة والتابعين .

فلما قام هارون الرشيد في الخلافة ، ولى القضاء أبا يوسف بن يعقوب ابن ابراهيم ، أحد أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، بعد سنة سبعين ومائة ، فلم يقلد ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر إلا من أشار به القاضي أبو يوسف رحمه الله واعتنى به ، وكذلك لما قام بالأندلس الحكم المرتضى بن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بعد أبيه ، وتلقب بالمنتصر في سنة ثمانين ومائة اختص بيحيى بن يحيى بن كثير الأندلسي ، وكان قد حج وسمع الموطأ من مالك إلا أبواباً ، وحمل عن ابن وهب وابن القاسم وغيرهما علماً كثيراً ، وعاد إلى الأندلس فنال من الرئاسة والحرمة ما لم ينله غيره وعادت الفتيا إليه ، وانتهى السلطان والعامة إلى بابه ، فلم يقلد في سائر أعمال الأندلس قاض إلا بإشارته واعتنائه ، فصاروا على رأي مالك بعدما كانوا على رأي الاوزاعي .

وقد كان مذهب الامام مالك أدخله إلى الأندلس زياد بن عبد الرحمن الذي يقال له بسطور قبل يحيى بن يحيى وهو أول من أدخل مذهب مالك الأندلس ، وكانت إفريقية الغالب عليها السنن والآثار إلى أن قدم عبد الله بن فروج أبو محمد الفارسي بمذهب أبي حنيفة .

ثم غلب أسد بن الفرات بن سنان قاضي أفريقية بمذهب أبي حنيفة ، ثم لما ولي سحنون بن سعيد التنوخي قضاء أفريقية بعد ذلك نشر فيهم مذهب مالك ، وصار القضاء في أصحاب سحنون دولاً يتصاولون على الدنيا تصاول الفحول على الشول ، إلى أن تولى القضاء بها بنو هاشم وكانوا مالكية فتوارثوا القضاء كما تتوارث الضياع .

ثم أن المعز بن باديس حمل جميع أهل أفريقية على التمسك بمذهب مالك وترك ما عداه من المذاهب ، فرجع أهل أفريقية وأهل الأندلس كلهم إلى مذهب مالك إلى اليوم رغبة فيما عند السلطان وحرصاً على طلب الدنيا ، إذ كان القضاء والافتاء في جميع تلك المدن وسائر القرى لا يكون إلا لمن تسمى بالفقه على مذهب مالك ، فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ، ففشا هذا المذهب هناك فشوا طبق تلك الأقطار .

كما فشا أبي حنيفة ببلاد المشرق حيث أن أبا حامد الاسفرايني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله أبي العباس أحمد قرر معه استخلاف أبي العباس أحمد بن محمد البارزي الشافعي ، عن أبي محمد ابن الأكفاني الحنفي قاضي بغداد فأجيب إليه بغير رضا الأكفاني ، وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية ، فاشتهر ذلك بخراسان وصار أهل بغداد حزبين ، وقدم بعد ذلك أبو العلاء صاعد بن محمد قاضي نيسابور ورئيس الحنفية بخراسان ، فأتاه الحنفية ، فثارت بينهم وبين أصحاب أبي حامد فتنة ارتفع أمرها إلى السلطان فجمع الخليفة القادر الأشراف والقضاة ، وأخرج إليهم رسالة تتضمن أن الاسفرايني أدخل على أمير المؤمنين مداخل أوهمه فيها النصح والشفقة والأمانة ، وكانت على أصول الدخل والخيانة . فلما تبين له أمره ووضح عنده خبث اعتقاده فيما سأل فيه من تقليد البارزي الحكم بالحضرة من الفساد والفتنة والعدول بأمير المؤمنين عما كان عليه أسلافه من إيثار الحنفية وتقليدهم واستعمالهم ، صرف البارزي وأعاد الأمر إلى حقه وأجراه على قديم رسمه ، وحمل الحنفيين على ما كانوا عليه من العناية والكرامة والحرمة والاعزاز وتقدم إليهم بأن لا يلقوا أبا حامد ولا يقضوا له حقاً ولا يردوا عليه سلاماً . وخلع على أبي محمد الأكفاني وانقطع أبو حامد عن دار الخلافة ، وظهر التسخط عليه والانحراف عنه وذلك في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة واتصل ببلاد الشام ومصر .

وأول من قدم بعلم مالك إلى مصر عبد الرحيم بن خالد مولى جمح ،

وكان فقيهاً ، وتوفي بالاسكندرية سنة ١٦٣ ثم نشره بمصر عبد الرحمن ابن القاسم ، فاشتهر مذهب مالك بمصر أكثر من مذهب أبي حنيفة لتوفر أصحاب مالك بمصر ، ولم يكن مذهب أبي حنيفة رحمه الله يعرف بمصر حتى قدم الشافعي محمد بن إدريس إلى مصر مع عبد الله بن العباس ابن موسى في سنة ثمان وتسعين ومائة ، فصحبه من أهل مصر جماعة من أعيانها كبني عبد الحكم والربيع والمزني والبويطي ، وكتبوا عـن الشافعي ما ألفه وعملوا بما ذهب إليه ولم يزل أمر مذهبه يقوى بمصر وذكره ينتشر ، وما زال مذهب مالك والشافعي يعمل بهما أهل مصر ويولي القضاء من كان يذهب إليهما أو إلى مذهب أبي حنيفة ، إلى أن قدم القائد جوهر من بلاد أفريقية في سنة ٣٥٨ وبنى مدينة القاهرة ، فمن حينئذ فشا بديار مصر مذهب الشيعة ، وعمل به في القضاء والفتيا ، وأنكر ما خالفه ولم يبق مذهب سواه .

وقد كان التشيع بأرض مصر معروفاً قبل ذلك ، قال يزيد بن أبي حبيب : نشأت بمصر وهي علوية فقلبتها عثمانية ؛ وكان ابتداء التشيع في الاسلام أن رجلاً من اليهود في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، يقال له عبد الله بن سبأ ، وعرف بابن السوداء وصار ينتقل من الحجاز إلى أمصار المسلمين يريد إضلالهم ، فلم يطق ذلك فرجع إلى كيد الاسلام وأهله ونزل البصرة في سنة ثلاث وثلاثين ، فجعل يطرح على أهلها مسائل ولا يصرح ، فأقبل عليه جماعة ومالوا إليه وأعجبوا بقوله فبلغ ذلك عبد الله بن عامر وهو يومئذ على البصرة ، فأرسل إليه فلما حضر عنده سأله ، من أنت ؟ فقال : رجل من أهل الكتاب رغبت في الاسلام وفي جوارك . فقال : ما شيء بلغني عنك أخرج عني فخرج ، حتى نزل الكوفة فأخرج منها فسار إلى مصر واستقر بها ، وقال في الناس العجب ممن يصدق أن عيسى يرجع ويكذب أن محمداً يرجع ، وتحدث في الرجعة حتى قبلت منه فقال بعد ذلك أنه كان لكل نبي وصي وعلي بن أبي طالب وصي محمد ﷺ ، فمن أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ في أن علياً وصيه في الخلافة على أمته ، واعلموا أن عثمان أخذ الخلافة بغير حق ، فانهضوا في هذا الأمر ، وابدأوا بالطعن على أمرائكم ،

واظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا به الناس . وبث دعاته وكاتب من مال إليه من أهل الأمصار وكاتبوه ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم ، وصاروا يكتبون إلى الأمصار كتباً يضعونها في عيب ولاتهم فيكتب أهل كل مصر منهم إلى أهل المصر الآخر بما يضعون حتى ملأوا بذلك الأرض إذاعة . وجاء الخبر إلى أهل المدينة من جميع الأمصار فأتوا عثمان رضي الله عنه في سنة خمس وثلاثين وأعلموه ما أرسل به أهل الأمصار من شكوى عمالهم ، فبعث محمد بن مسلمة إلى الكوفة ، وأسامة بن زيد إلى البصرة ، وعمار بن ياسر إلى مصر ، وعبد الله بن عمر إلى الشام ، لكشف سير العمال فرجعوا إلى عثمان إلا عماراً ، وقالوا : ما أنكرنا شيئاً .

وتأخر عمار فورد الخبر إلى المدينة بأنه قد استماله عبد الله بن السوداء في جماعة فأمر عثمان عماله أن يوافوه بالموسم فقدموا عليه واستشارهم فكل أشار برأي فكان بينه وبين علي بن أبي طالب كلام فيه بعض الجفاء بسبب إعطائه أقاربه ورفعه لهم على من سواهم .

وكان المنحرفون عن عثمان قد تواعدوا يوماً يخرجون فيه بأمصارهم إذا سار عنها الأمراء فلم يتهيأ لهم الوثوب ، وكان ما كان إلى أن قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ثم ما برح مذهب التشيع في مصر حتى قام السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب في جمادى الآخرة سنة أربع وستين وخمسمائة ، وشرع في تغيير دولة الاسماعيلية وإزالتها وأنشأ بمصر مدرسة للفقهاء الشافعية ومدرسة للفقهاء المالكية وصرف قضاة مصر الشيعة كلهم وفوض القضاء لصدر الدين عبد الملك بن درباس الماراني الشافعي ، فلم يستنب عنه في إقليم مصر إلا من كان شافعي المذهب ، فتظاهر الناس من حينئذ بمذهب مالك والشافعي واختفى مذهب الشيعة والاسماعيلية والامامية حتى فقد من أرض مصر كلها ولله الحمد .

وكذلك كان السلطان نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي حنفياً فيه تعصب ، فنشر مذهب أبي حنيفة ببلاد الشام ومنه كثرت الحنفية

بمصر ، وما زال مذهبهم ينتشر ويقوى وفقهاؤهم تكثر بمصر والشام من حينئذ .

وأما العقائد فإن السلطان صلاح الدين حمل الكافة على عقيدة الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وشرط ذلك في أوقافه التي بديار مصر كالمدرسة الناصرية والقمحية وخانكاه سعيد السعداء بالقاهرة ، فاستمر الحال على عقيدة الأشعري بديار مصر وبلاد الشام وأرض الحجاز واليمن وبلاد المغرب أيضاً لإدخال محمد بن تومرت رأي الأشعري إليها ، حتى أنه صار هذا الاعتقاد بسائر هذه البلاد بحيث أن من خالفه ضرب عنقه والأمر على ذلك إلى اليوم . ولم يكن في الدولة الأيوبية بمصر كثير ذكر لمذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ثم اشتهر مذهبهما في آخرها ، فلما كانت سلطنة الملك الظاهر بيبرس البندقداري ولي بمصر والقاهرة أربعة قضاة ، وهم شافعي ومالكي وحنفي وحنبلي ، فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمائة حتى لم يبق في مجموع أمصار الاسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الاسلام سوى هذه المذاهب الأربعة وعقيدة الأشعري ، وعملت لأهلها المدارس والخوانك والزوايا والربط في سائر ممالك الاسلام وعودي من تمذهب بغيرها وأنكر عليه ، ولم يول قاض ولا قبلت شهادة أحد ، ولا قدم للخطابة والامامة والتدريس أحد ، ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب . وأفتى فقهاء هذه الأمصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب وتحريم ما عداها والعمل على هذا إلى اليوم .

وإذ قد بينا الحال في سبب اختلاف الأمة منذ توفي رسول الله ﷺ إلى أن استقر العمل على مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل رحمة الله عليهم فلنذكر اختلاف عقائد أهل الاسلام منذ كان إلى أن التزم الناس عقيدة الأشعري .

ذكر فرق الخليقة واختلاف عقائدها وتباينها

إعلم أن الذين تكلموا في أصول الديانات قسمان ، هما من خالف ملة الاسلام ومن أقر بها . فأما المخالفون لملة الاسلام فهم عشر طوائف :

الأولى : الدهرية .

والثانية : أصحاب العناصر .

والثالثة : الثنوية ، وهم المجوس ، ويقولون بأصلين هما النور والظلمة ويزعمون أن النور هو يزدان والظلمة هو اهرمن ويقرون بنبوة ابراهيم عليه السلام وهم ثمان فرق ، الكيومرتية أصحاب كيومرت الذي يقال أنه آدم . والزروانية أصحاب زروان الكبير . والزرداشتية أصحاب زرادشت الحكيم ، والثنوية أصحاب الاثنين الأزليين . والمانوية أصحاب ماني الحكيم . والمزركية أصحاب مزرك الخارجي . والبيصانية أصحاب بيصان القائل بالأصلين القديمين . والفرقونية القائلون بالأصلين ، وأن الشر خرج على أبيه وأنه تولد من فكرة فكرها في نفسه ، فلما خرج على أبيه الذي هو الإله بزعمهم عجز عنه ثم وقع الصلح بينهما على يد الندمات وهم الملائكة ومنهم من يقول بالتناسخ ومنهم من ينكر الشرائع والأنبياء ويحكمون العقول ويزعمون أن النفوس العلوية تفيض عليهم الفضائل .

والطائفة الرابعة : الطبائعيون .

والخامسة : الصابئة القائلون بالهياكل والأرباب السماوية والأصنام الأرضية وإنكار النبوات وهم أصناف وبينهم وبين الحنفاء مناظرات وحروب مهلكة ، وتولدت من مذاهبهم الحكمة الملطية ، ومنهم أصحاب

الروحانيات وهم عباد الكواكب وأصنامها التي عملت على تمثالهــا ، والحنفاء هم القائلون بأن الروحانيات منها ما وجودها بالقوة ومنها ما وجودها بالفعل ، فما هو بالقوة يحتاج إلى من يوجده بالفعل ويقرون بنبوة إبراهيم وأنه منهم وهم طوائف الكاظمة أصحاب كاظم بن تارح .

ومن قوله أن الحق في الجمع بين شريعة إدريس وشريعة نوح وشريعة ابراهيم عليهم السلام . ومنهم البيدانية أصحاب بيدان الأصغر ومن قوله اعتقاد نبوة من يفهم عالم الروح وأن النبوة من الأسرار الإلهية ، ومنهم القنطارية أصحاب قنطار بن أرفخشد ويقر بنبوة نوح ومن فرق الصابئة أصحاب الهياكل ويرون أن الشمس إله كل إله ، والحرانية ومن قولهم المعبود واحد بالذات وكثير بالأشخاص في رأي العين وهي المدبرات السبع من الكواكب ، والأرضية الجزئية والعاملة الفاضلة .

والطائفة السادسة : اليهود .

والسابعة : النصارى .

والثامنة : أهل الهند القائلون بعبادة الأصنام ويزعمون أنها موضوعة قبل آدم ولهم حكم عقلية وأحكام وضعها الشلم أعظم حكامهم والمنهدم قبله ، والبراهمة قبل ذلك فالبراهمة أصحاب برهام أول من أنكر نبوة البشر ، ومنهم البردة زهاد عباد رجال الرماد الذين يهجرون اللذات الطبيعية وأصحاب الرياضة التامة وأصحاب التناسخ ، وهم أقسام أصحاب الروحانية والبهادرية والناسوتية والباهرية والكابلية أهل الجبل ، ومنهم الطبسيون أصحاب الرياضة الفاعلة حتى أن منهم من يجاهد نفسه حتى يسلطها على جسده فيصعد في الهواء على قدر قوته ، وفي اليهود عباد النار وعباد الشمس والقمر والنجوم وعباد الأوثان .

والطائفة التاسعة : الزنادقة ، وهم طوائف منهم القرامطة .

والعاشرة : الفلاسفة أصحاب الفلسفة ، وكلمة فيلسوف معناها محب الحكمة فإن فيلو محب وسوفاً حكمة . والحكمة قولية وفعلية وعلم الحكماء انحصر في أربعة أنواع : الطبيعي والمدني والرياضي والإلهي ، والمجموع

ينصرف إلى علم ما وعلم كيف وعلم كم . فالعلم الذي يطلب فيه ماهيات الأشياء هو الإلهي والذي يطلب فيه كيفيات الأشياء هو الطبيعي والذي يطلب فيه كميات الأشياء هو الرياضي ، ووضع بعد ذلك أرسطو صنعة المنطق وكانت بالقوة في كلام القدماء فأظهرها ورتبها ، واسم الفلاسفة يطلق على جماعة من الهند وهم الطبسيون والبراهمة ولهم رياضة شديدة وينكرون النبوة أصلاً . ويطلق أيضاً على العرب وحكمتهم ترجع إلى أفكارهم وإلى ملاحظة طبيعية ويقرون بالنبوات ، وهم أضعف الناس في العلوم . ومن الفلاسفة حكماء الروم وهم طبقات : فمنهم أساطين الحكمة وهم أقدمهم ، ومنهم المشاؤن وأصحاب الرواق وأصحاب أرسطو وفلاسفة الاسلام . فمن فلاسفة الروم الحكماء السبعة أساطين الحكمة أهل ملطية وقونية وهـــم : ثاليس الملطي وانكساغورس وانكسمالس وابنادقيس وفيثاغورس وسقراط وأفلاطون ، ودون هؤلاء فلوطس وبقراط وديمقراطيس والسعسر والنساس ، ومنهم حكماء الأصول من القدماء ولهم القول بالسيمياء ولهم أسرار الخواص والحيل والكيمياء والأسماء الفعالة والحروف ، ولهم علوم توافق علوم الهند وعلوم اليونانيين ، وليس من موضوع كتابنا هذا ذكر تراجمهم فلذلك تركناها .

القسم الثاني

فرق أهل الاسلام

الذين عناهم النبي ﷺ بقوله « ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة. اثنتان وسبعون هالكة وواحدة ناجية » وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ ، قال : قال رسول الله ﷺ : «افترقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » .

قال البيهقي : حسن صحيح . وأخرجه الحاكم ، وابن حبان ، في صحيحه بنحوه ، فأخرجه في المستدرك من طريق الفضل بن موسى ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة به ، وقال : هذا حديث كبير في الأصول .

وقد روي عن سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عمر ، وعوف ابن مالك ، عن رسول الله ﷺ وآله بمثله .

وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، واتفقا جميعاً على الاحتجاج بالفضل بن موسى وهو ثقة .

واعلم أن فرق المسلمين خمس : أهل السنة ، والمرجئة ، والمعتزلة ، والشيعة ، والخوارج .

وقد افترقت كل فرقة منها على فرق فأكثر افتراق أهل السنة في الفتيا ونبذ يسيرة من الاعتقادات وبقية الفرق الأربع منها من يخالف أهل السنة الخلاف البعيد ، ومنهم من يخالفهم الخلاف القريب ، فأقرب فرق المرجئة من قال الإيمان إنما هو التصديق بالقلب واللسان معاً فقط ، وأن الأعمال إنما هي فرائض الإيمان وشرائعه فقط ، وأبعدهم أصحاب جهم بن صفوان ومحمد بن كرام ، وأقرب فرق المعتزلة أصحاب الحسين النجار وبشر بن غياث المريسي وبعدهم أصحاب أبي الهذيل العلاف ، وأقرب مذاهب الشيعة أصحاب الحسن بن صالح بن حي وأبعدهم الامامية .

وأما الغالية فليسوا بمسلمين ولكنهم أهل ردة وشرك وأقرب فرق الخوارج أصحاب عبد الله بن يزيد الأباضي وأبعدهم الأرازقة . وأما البطيخية ومن جحد شيئاً من القرآن وفارق الاجماع من العجاردة وغيرهم فكفار بإجماع الأمة ، وقد انحصرت الفرق الهالكة في عشر طوائف :

الفرقة الأولى : المعتزلة الغلاة في نفي الصفات الإلهية القائلون بالعدل والتوحيد وأن المعارف كلها عقلية حصولاً ووجوباً قبل الشرع وبعده ، وأكثرهم على أن الامامة بالاختيار وهم عشرون فرقة ، إحداها الواصلية ، أصحاب واصل بن عطاء أبي حذيفة الغزال مولى بني ضبة وقيل مولى بني مخزوم ، ولد بالمدينة سنة ثمانين ونشأ بالبصرة ، ولقي أبا هاشم عبد الله ابن محمد بن الحنفية ولازم مجلس الحسن بن الحسين البصري وأكثر من الجلوس بسوق الغزل ليعرف النساء المتعففات فيصرف إليهن صدقته ، فقيل له الغزال من أجل ذلك . وكان طويل العنق جداً حتى عابه عمرو ابن عبيد بذلك فقال : من هذه عنقه لا خير عنده .

فلما برع واصل قال عمر : وربما أخطأت الفراسة ، وكان يلثغ بالراء . ومع ذلك كان فصيحاً لسناً مقتدراً على الكلام قد أخذ بجوامعه فلذلك أمكنه أن أسقط حرف الراء من كلامه واجتناب الحروف صعب جداً لاسيما مثل الراء لكثرة استعمالها ، وله رسالة طويلة لم يذكر فيها حرف الراء . وهذا أحد بدائع الكلام وكان لكثرة صمته يظن به الخرس توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة وله كتاب المنزلة بين المنزلتين وكتاب الفتيا

وكتاب التوحيد وعنه أخذ جماعة ، وأخباره كثيرة ، ويقال لهم أيضاً الحسنية نسبة إلى الحسن البصري وأخذ واصل العلم عن أبي هاشم عبد الله ابن محمد بن الحنفية وخالفه في الإمامة ، واعتزاله يدور على أربع قواعد هي : نفي الصفات ، والقول بالقدر ، والقول بمنزلة بين المنزلتين ، ووجوب الخلود في النار على من ارتكب كبيرة .

فلما بلغ الحسن البصري عنه هذا قال : هؤلاء اعتزلوا فسموا من حينئذ المعتزلة ، وقيل أن تسميتهم بذلك حدثت بعد الحسن ، وذلك أن عمرو بن عبيد لما مات الحسن وجلس قتادة مجلسه ، اعتزله في نفر معه ، فسماهم قتادة المعتزلة .

القاعدة الرابعة : القول بأن إحدى الطائفتين من أصحاب الجمل وصفين مخطئة لا بعينها وكان في خلافة هشام بن عبد الملك .

والثانية العمروية ، أصحاب عمرو ، ومن قوله ترك قول عن بن أبي طالب وطلحة والزبير رضي الله عنهم ، وقال ابن منبه : اعتزل عمرو بن عبيد وأصحاب له الحسن فسموا المعتزلة .

والثالثة الهذلية ، أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل العلاف شيخ المعتزلة أخذ عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ونظر في الفلسفة ، ووافقهم في كثير وقال جميع الطاعات من الفرائض والنوافل إيمان ، وانفرد بعشر مسائل وهي أن علم الله وقدرته وحياته هي ذاته ، وأثبت إرادات لا محل لها يكون الباري مريداً لها ، وقال بعض كلام الله لا في محل وهو قوله كن وبعضه في محل كالأمر والنهي ، وقال في أمور الآخرة كمذهب الجبرية ، وقال تنتهي مقدورات الله حتى لا يقدر على إحداث شيء ولا على إفناء شيء ولا على إحياء شيء ولا على إماتة شيء ، وتنقطع حركات أهل الجنة والنار ، ويصيرون إلى سكون دائم ، وقال الاستطاعة عرض من الأعراض نحو السلامة والصحة ، وفرق بين أعمال القلوب وأعمال الجوارح ، وقال تجب معرفة الله قبل ورود السمع وأن المرء المقتول إن لم يقتل مات في ذلك الوقت ، ولا يزاد العلم ولا ينقص

بخلاف الرزق ، وقال إرادة الله عين المراد والحجة لا تقوم فيما غاب إلا بخبر عشرين .

والرابعة : النظامية ، أتباع ابراهيم بن سيار النظام بتشديد الظاء المعجمة زعيم المعتزلة ، واحد السفهاء انفرد بعدة مسائل وهي قوله أن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي ، وأنها غير مقدورة لله وقال ليس لله إرادة وأفعال العباد كلها حركات والنفس والروح هو الانسان ، والبدن إنما هو آلة فقط وأن كل ما جاوز القدرة من الفعل فهو من الله وهو فعله وأنكر الجوهر الفرد ، وأحدث القول بالطفرة ، وقال الجوهر مؤلف من أعراض اجتمعت ، وزعم أن الله خالق الموجودات دفعة على ما هي عليه ، وأن الاعجاز في القرآن من حيث الأخبار عن الغيب فقط ، وأنكر أن يكون الاجماع حجة وطعن في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وقال قبحه الله أبو هريرة أكذب الناس ، وزعم أنه ضرب فاطمة ابنة رسول الله ﷺ ، ومنع ميراث العترة ، وأوجب معرفة الله بالفكر قبل ورود الشرع ، وحرم نكاح الموالي العربيات ، وقال لا تجوز صلاة التراويح .

ونهى عن ميقات الحج وكذب بانشقاق القمر ، وأحال رؤية الجن ، وزعم أن من سرق مائتي دينار فما دونها لم يفسق ، وأن الطلاق بالكناية لا يقع وإن كان بنية ، وأن من نام مضطجعاً لا ينتقض وضوءه ما لم يخرج منه الحدث ، وقال لا يلزم قضاء الصلاة إذا فاتت .

والخامسة الاسوارية ، أتباع أبي علي عمرو بن قائد الأسواري القائل أن الله تعالى لا يقدر أن يفعل ما علم أنه لا يفعله .

والسادسة الاسكافية ،أتباع أبي جعفر محمد بن عبد الله الاسكافي ، ومن قوله أن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ويقدر على ظلم الأطفال والمجانين ،وأنه لا يقال أن الله خالق المعازف والطنابير وإن كان هو الذي خلق أجسامها .

والسابعة الجعفرية ، أتباع جعفر بن حرب بن مسيرة ومن قوله أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس ، وأسقط

الحد عن شارب الخمر وزعم أن الصغائر من الذنوب توجب تخليد فاعلها في النار ، وأن رجلاً لو بعث رسولاً إلى امرأة ليخطبها فجاءته فوطئها من غير عقد لم يكن عليه حد ، ويكون وطؤه إياها طلاقاً لها .

والثامنة البشرية ، أتباع بشر بن المعتمر ومن قوله الطعم واللون والرائحة والإدراكات كلها من السمع يجوز أن تحصل متولدة وصرف الاستطاعة إلى سلامة البنية والجوارح ، وقال لو عذب الله الطفل الصغير لكان ظالماً وهو يقدر على ذلك ، وقال إرادة الله من جملة أفعاله ثم هي تنقسم إلى صفة فعل وصفة ذات ، وقال باللطف المخزون وأن الله لم يخلقه لأن ذلك يوجب عليه الثواب ، وأن التوبة الأولى متوقفة على الثانية ، وأنها لا تنفع إلا بعدم الوقوع في الذي وقع فيه فإن وقع لم تنفعه التوبة الأولى .

والتاسعة المزدارية ، أتباع أبي موسى عيسى بن صبيح المعروف بالمزدار تلميذ بشر بن المعتمر . وكان زاهداً وقيل له راهب المعتزلة ، وانفرد بمسائل منها قوله أن الله قادر على أن يظلم ويكذب ولا يطعن ذلك في الربوبية ، وجوز وقوع الفعل الواحد من الفاعلين على سبيل التولد ، وزعم أن القرآن مما يقدر عليه وأن بلاغته وفصاحته لا تعجز الناس بل يقدرون على الإتيان بمثلها وأحسن منها وهو أصل المعتزلة في القول بخلق القرآن ، وقال من أجاز رؤية الله بالأبصار بلا كيف فهو كافر والشاك في كفره كافر أيضاً .

والعاشرة الهشامية ، أتباع هشام بن عمرو الفوطي الذي يبالغ في القدر ولا ينسب إلى الله فعلاً من الأفعال حتى أنه أنكر أن يكون الله هو الذي ألف بين قلوب المؤمنين ، وأنه يحب الإيمان للمؤمنين ، وأنه أضل الكافرين وعاند ما في القرآن من ذلك ، وقال لا تنعقد الامامة في زمن الفتنة واختلاف الناس وأن الجنة والنار غير مخلوقتين ومنع أن يقال حسبنا الله ونعم الوكيل ، وقال لأن الوكيل دون الموكل ، وقال لو أسبغ أحد الوضوء ودخل في الصلاة بنية القربة لله تعالى والعزم على إتمامها وركع وسجد مخلصاً في ذلك كله ، إلا أن الله علم أنه يقطعها في آخرها

فإن أول صلاته معصية ومنع أن يكون البحر انفلق لموسى وأن عصاه انقلبت حية وأن عيسى أحيى الموتى بإذن الله وأن القمر انشق للنبي ﷺ ، وأنكر كثيراً من الأمور التي تواترت كحصر عثمان بن عفان رضي الله عنه وقتله بالغلبة ، وقال إنما جاءته شرذمة قليلة تشكو عماله ودخلوا عليه وقتلوه فلا يدري قاتله ، وقال أن طلحة والزبير وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم ما جاؤا للقتال في حرب الجمل وإنما برزوا للمشاورة وتقاتل أتباع الفريقين في ناحية أخرى ، وأن الأمة إذا اجتمعت كلها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يسوسها ، فأما إذا عصت وفجرت وقتلت واليها ، فلا تنعقد الامامة لأحد وبني على ذلك أن إمامة علي رضي الله عنه لم تنعقد لأنها كانت في حال الفتنة بعد قتل عثمان ، وهو أيضاً مذهب واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد ، وأنكر افتضاض الابكار في الجنة ، وأنكر أن الشيطان يدخل في الانسان وإنما يوسوس له من خارج والله يوصل وسوسته إلى قلب ابن آدم ، وقال لا يقال خلق الله الكافر لأنه اسم العبد والكفر جميعاً ، وأنكر أن يكون في أسماء الله الضار النافع .

والحادية عشرة الحائطية ، أتباع أحمد بن حائط أحد أصحاب ابراهيم ابن سيار النظام ، وله بدع شنيعة منها أن للخلق إلهين أحدهما خالق وهو الإله القديم والآخر مخلوق وهو عيسى بن مريم ، وزعم أن المسيح ابن الله وأنه هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وأنه هو المعني بقول الله تعالى في القرآن ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام ﴾[1] .

وزعم في قول النبي ﷺ «أن الله خلق آدم على صورته» أن معناه خلقه إياه على صورة نفسه وأن معنى قوله عليه السلام «أنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» إنما أراد به عيسى وزعم أن في الدواب والطيور والحشرات حتى البق والبعوض والذباب أنبياء لقول الله سبحانه ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾[2] وقوله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾[3]

---

(١) سورة ابراهيم ، الآية : ٢٤ . (٣) سورة القمر ، الآية : ٤٤ ، .
(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٠٧ .

ولقول رسول الله ﷺ : «لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها» .

وذهب مع ذلك إلى القول بالتناسخ وزعم أن الله ابتدأ الخلق في الجنة وإنما خرج من خرج منها بالمعصية ، وطعن في النبي ﷺ من أجل تعدد نكاحه ، وقال أن أبا ذر الغفاري أنسك وأزهد منه قبحه الله ، وزعم أن كل من نال خيراً في الدنيا إنما هو بعمل كان منه ومن ناله مرض أو آفة فبذنب كان منه ، وزعم أن روح الله تناسخت في الأئمة .

والثانية عشرة : الحمارية ، أتباع قوم من معتزلة عسكر مكرم ومن مذهبهم أن الممسوخ إنسان كافر معتقد الكفر ، وأن النظر أوجب المعرفة وهو لا فاعل له ، وكذلك الجماع أوجب الولد فشك في خالق الولد ، وأن الإنسان يخلق أنواعاً من الحيوانات بطريق التعفين ، وزعموا أنه يجوز أن يقدر الله العبد على خلق الحياة والقدرة .

والثالثة عشرة : المعمرية ، أتباع معمر بن عباد السلمي وهو أعظم القدرية غلواً وبالغ في رفع الصفات والقدرة بالجملة ، وانفرد بمسائل منها أن الانسان يدبر الجسد وليس بحال فيه ، والانسان عنده ليس بطويل ولا عريض ولا ذي لون وتأليف وحركة ولا حال ولا متمكن ، وأن الانسان شيء غير هذا الجسد وهو حي عالم قادر مختار وليس هو بمتحرك ولا ساكن ولا متلون ولا يرى ولا يلمس ولا يحل موضعاً ولا يحويه مكان فوصف الانسان بوصف الإلهية عنده ، فإن مدبر العالم موصوف عنده كذلك ، وزعم أن الانسان منعم في الحياة وموزر في النار وليس هو في الجنة ولا في النار حالاً ولا متمكناً . وقال أن الله لم يخلق غير الأجسام والأعراض تابعة لها متولدة منها وأن الأعراض لا تتناهى في كل نوع ، وأن الإرادة من الله للشيء غير الله وغير خلقه وأن الله ليس بقديم لأن ذلك أخذ من قدم يقدم فهو قديم .

والرابعة عشرة : الثمامية ، أتباع ثمامة بن أشرس النميري وجمع بين النقائض ، وقال العلوم كلها ضرورية فكل من لم يضطر إلى معرفة الله فليس بمأمور بها وهو كالبهائم ونحوها ، وزعم أن اليهود والنصارى

والزنادقة يصيرون يوم القيامة تراباً كالبهائم لا ثواب لهم ولا عقاب عليهم ألبتة لأنهم غير مأمورين إذ هم غير مضطرين إلى معرفة الله تعالى ، وزعم أن الأفعال كلها متولدة لا فاعل لها وأن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح ، وأن العقل هو الذي يحسن ويقبح فتجب معرفة الله قبل ورود الشرع ، وأن لا فعل للانسان إلا الإرادة وما عداها فهو حدث .

والخامسة عشرة : الجاحظية ، أتباع أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وله مسائل تميز بها عن أصحابه منها أن المعارف كلها ضرورية وليس شيء من ذلك من أفعال العباد وإنما هي طبيعة ، وليس للعباد كسب سوى الإرادة ، وأن العباد لا يخلدون في النار بل يصيرون من طبيعتها . وأن الله لا يدخل أحداً النار وإنما النار تجذب أهلها بنفسها وطبيعتها . وأن القرآن المنزل من قبيل الأجساد ويمكن أن يصير مرة رجلاً ومرة حيواناً وأن الله لا يريد المعاصي ، وأنه لا يرى وأن الله يريد بمعنى أنه لا يغالط ولا يصح في حقه السهو فقط ، وأنه يستحيل العدم على الجواهر من الأجسام .

والسادسة عشرة : الخياطية ، أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط شيخ أبي القاسم الكعبي من معتزلة بغداد ، زعم أن المعدوم شيء وأنه في العدم جسم إن كان في حدوثه جسماً وعرض إن كان في حدوثه عرضاً .

والسابعة عشرة : الكعبية ، أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي من معتزلة بغداد ، انفرد بأشياء منها أن إرادة الله ليست صفة قائمة بذاته ولا هو مدبر لذاته ولا إرادته حادثة في محل ، وإنما يرجع ذلك إلى العلم فقط والسمع والبصر يرجع إلى ذلك أيضاً ، وأنكر الرؤية ، وقال إذا قلنا أنه يرى المرئيات فإنما ذلك يرجع إلى علمه بها وتمييزها قبل أن توجد .

والثامنة عشرة : الجبائية ، أتباع أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي من معتزلة البصرة ، تفرد بمقالات منها أن الله تعالى يسمى مطيعاً

للعبد إذا فعل ما أراد العبد منه ، وأن الله محبل للنساء يخلق الولد فيهن ، وأن كلام الله عرض يوجد في أمكنة كثيرة وفي مكان بعد مكان من غير أن يعدم من مكانه الأول ثم يحدث في الثاني وكان يقف في فضل علي على أبي بكر ، وفضل أبي بكر على علي ، ومع ذلك يقول أن أبا بكر خير من عمر وعثمان ، ولا يقول أن علياً خير من عمر وعثمان .

والتاسعة عشرة : البهشمية ، أتباع أبي هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي ، انفرد ببدع في مقالاته منها القول باستحقاق الذم من غير ذنب وزعم أن القادر منا يجوز أن يخلو عن الفعل والترك وأن القادر المأمور المنهى إذا لم يفعل فعلاً ولا ترك يكون عاصياً مستحق العقاب والذم ، لا على الفعل لأنه لم يفعل ما أمر به . وأن الله يعذب الكافرين والعصاة لا على فعل مكتسب ولا على محدث منه ، وقال التوبة لا تصح من قبيح مع الاصرار على قبيح آخر يعلمه أو يعتقده قبيحاً وإن كان حسناً ، وأن التوبة لا تصح مع الاصرار على منع حسنة واجبة عليه وأن توبة الزاني بعد ضعفه عن الجماع لا تصح ، وزعم أن الطهارة غير واجبة وإنما أمر العبد بالصلاة في حال كونه متطهراً وأن الطهارة تجزئ بالماء المغصوب ولا تجزئ الصلاة في الأرض المغصوبة ، وزعم أن الزنج والترك والهنود قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن ، قال أبو علي وابنه أبو هاشم الإيمان هو الطاعات المفروضة .

والفرقة العشرون من المعتزلة الشيطانية ، أتباع محمد بن نعمان المعروف بشيطان الطاق ، وهو من الروافض شارك كلاً من المعتزلة والروافض في بدعهم ، وقلما يوجد معتزلي ألا وهو رافضي إلا قليلاً منهم انفرد بطامة ، وهي أن الله لا يعلم الشيء إلا ما قدره وأراده ، وأما قبل تقديره فيستحيل أن يعلمه ولو كان عالماً بأفعال عباده لاستحال أن يمتحنهم ويختبرهم .

وللمعتزلة أسام منها الثنوية سموا بذلك لقولهم الخير من الله والشر من العبد ، ومنهم الكيسانية والناكتية والأحمدية والوهمية والتبرية والواسطية والواردية ، سموا بذلك لقولهم لا يدخل المؤمنون النار وإنما يردون عليها ،

ومن أدخل النار لا يخرج منها قط ، ومنهم الحرقية لقولهم الكفار لا تحرق إلا مرة والمفنية القائلون بفناء الجنة والنار والواقفية القائلون بالوقف في خلق القرآن ، ومنهم اللفظية القائلون بأن ألفاظ القرآن غير مخلوقة والملتزقة القائلون بأن الله بكل مكان والقبرية القائلون بإنكار عذاب القبر .

والفرقة الثانية المشبهة ، وهم يغلون في إثبات صفات الله تعالى ضد المعتزلة وهم سبع فرق .

الهشامية : أتباع هشام بن الحكم ويقال لهم أيضاً الحكمية ، ومن قولهم الإله تعالى كنور السبيكة الصافية يتلألأ من جوانبه ويرمون مقاتل ابن سليمان بأنه قال هو لحم ودم على صورة الإنسان ، وهو طويل عريض عميق ، وأن طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه ، وهو ذو لون وطعم ورائحة وهو سبعة أشبار بشبر نفسه ، ولم يصح هذا القول عن مقاتل .

والجولقية : أتباع هشام بن سالم الجولقي وهو من الرافضة أيضاً ومن شنيع قوله أن الله تعالى على صورة الانسان نصفه الأعلى مجوف ونصفه الأسفل مصمت ، وله شعر أسود وليس بلحم ودم ، بل هو نور ساطع وله خمس حواس كحواس الانسان ، ويد ورجل وفم وعين وأذن وشعر أسود إلا الفرج واللحية .

والبيانية : أتباع بيان بن سمعان القائل هو على صورة الانسان ويهلك كله إلا وجهه لظاهر الآية ، كل شيء هالك إلا وجهه .

والمغيرية : أتباع مغيرة بن سعيد العجلي وهو أيضاً من الروافض ، ومن شنائعه قوله أن أعضاء معبودهم على صورة حروف الهجاء فالألف على صورة قدميه ، وزعم أنه رجل من نور على رأسه تاج من نور ، وزعم أن الله كتب بإصبعيه أعمال العباد من طاعة ومعصية ونظر فيهما وغضب من معاصيهم فعرق فاجتمع من عرقه بحران عذب وملح ،و زعم أنه بكل مكان لا يخلو عنه مكان .

والمنهالية : أصحاب منهال بن ميمون .

والزرارية : أتباع زرارة بن أعين .

واليونسية : أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي وكلهم من الروافض وسيأتي ذكرهم إن شاء الله تعالى .

ومنهم أيضاً : السبأية ، والشاكية ، والعملية ، والمستثنية ، والبدعية ، والعشرية ، والأثرية .

ومنهم الكرامية ، أتباع محمد بن كرام السجستاني وهم طوائف : الهيضمية ، والاسحاقية ، والجندية ، وغير ذلك إلا أنهم يعدون فرقة واحدة لأن بعضهم لا يكفر بعضاً ، وكلهم مجسمة إلا أن فيهم من قال هو قائم بنفسه ، ومنهم من قال هو أجزاء مؤتلفة وله جهات ونهايات . ومن قول الكرامية أن الإيمان هو قول مفرد وهو قول لا إله إلا الله سواء اعتقد أو لا زعموا أن الله جسم ، وله حد ونهاية من جهة السفل ، وتجوز عليه ملاقاة الأجسام التي تحته وأنه على العرش ، والعرش مماس له وأنه محل الحوادث من القول والإرادة والإدراكات والمرئيات والمسموعات . وأن الله لو علم أحداً من عباده لا يؤمن به لكان خلقه إياهم عبثاً ، وأنه يجوز أن يعزل نبياً من الأنبياء والرسل ، ويجوز عندهم على الأنبياء كل ذنب لا يوجب حداً ولا يسقط عدالة ، وأنه يجب على الله تعالى تواتر الرسل ، وأنه يجوز أن يكون إمامان في وقت واحد ، وأن علياً ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد ، إلا أن علياً كان على السنة ومعاوية على خلافها .

وانفرد ابن كرام في الفقه بأشياء منها أن المسافر يكفيه من صلاة الخوف تكبيرتان وأجاز الصلاة في ثوب مستغرق في النجاسة ، وزعم أن الصلاة والصوم والزكاة والحج وسائر العبادات تصح بغير نية وتكفي نية الإسلام ، وأن النية تجب في النوافل ، وأنه يجوز الخروج من الصلاة بالأكل والشرب والجماع عمداً ثم البناء عليها ، وزعم بعض الكرامية أن لله علمين أحدهما يعلم به جميع المعلومات ، والآخر يعلم به العلم الأول .

الفرقة الثالثة ، القدرية ، الغلاة في إثبات القدرة للعبد في إثبات الخلق والإيجاد ، وأنه لا يحتاج في ذلك إلى معاونة من جهة الله تعالى .

الفرقة الرابعة ، المجبرة ، الغلاة في نفي استطاعة العبد قبل الفعل وبعده ومعه ، ونفي الاختيار له ، ونفي الكسب وهاتان الفرقتان متضادتان ، ثم افترقت المجبرة على ثلاث فرق : الجهمية ، أتباع جهم بن صفوان الترمذي مولى راسب ، وقتل في آخر دولة بني أمية وهو ينفي الصفات الإلهية كلها ، ويقول لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، وأن الانسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالقدرة ولا الاستطاعة ، وأن الجنة والنار تفنيان وتنقطع حركات أهلهما ، وأن من عرف الله ولم ينطق بالإيمان لم يكفر لأن العلم لا يزول بالصمت وهو مؤمن مع ذلك . وقد كفره المعتزلة في نفي الاستطاعة ، وكفره أهل السنة بنفي الصفات وخلق القرآن ، ونفي الرؤية وانفرد بجواز الخروج على السلطان الجائر ، وزعم أن علم الله حادث لا بصفة يوصف بها غيره .

والبكرية ، أتباع بكر بن أخت عبد الواحد ، وهو يوافق النظام في أن الانسان هو الروح ، ويزعم أن الباري تعالى يرى في القيامة في صورة يخلقها ويكلم الناس منها ، وأن صاحب الكبيرة منافق في الدرك الأسفل من النار وحاله أسوأ من حال الكافر ، وحرم أكل الثوم والبصل وأوجب الوضوء من قرقرة البطن .

والضرارية : أتباع ضرار بن عمرو انفرد بأشياء منها أن الله تعالى يرى في القيامة بحاسة زائدة سادسة ، وأنكر قراءة بن مسعود ، وشك في دين عامة المسلمين ، وقال لعلهم كفار ، وزعم أن الجسم إعراض مجتمعة كما قالت النجارية .

ومن جملة المجبرة ، البطيخية : أتباع اسماعيل البطيخي .

والصباحية : أتباع أبي صباح بن معمر . والفكرية ، والخوفية .

الفرقة الخامسة : المرجئة ، والارجاء إما مشتق من الرجاء لأن المرجئة يرجون لأصحاب المعاصي الثواب من الله تعالى ، فيقولون لا يضر مع

الإيمان معصية كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة ، أو يكون مشتقاً من الأرجاء وهو التأخير ، لأنهم أخروا حكم أصحاب الكبائر إلى الآخرة. وحقيقة المرجئة أنهم الغلاة في إثبات الوعد ، والرجاء ونفي الوعيد والخوف عن المؤمنين ، وهم ثلاثة أصناف : صنف جمعوا بين الرجاء والقدر وهم غيلان وأبو شمر من بني حنيفة ، وصنف جمعوا بين الارجاء والجبر مثل جهم بن صفوان ، وصنف قال بالارجاء المحض ، وهم أربع فرق :

اليونسية : أتباع يونس بن عمرو وهو غير يونس بن عبد الرحمن القمي الرافضي زعم أن الايمان معرفة الله والخضوع له والمحبة والاقرار بأنه واحد ليس كمثله شيء .

والغسانية ؛ أتباع غسان بن أبان الكوفي المنكر نبوة عيسى عليه السلام وتلمذ لمحمد بن الحسن الشيباني ومذهبه في الايمان كمذهب يونس ؛ إلا أنه يقول كل خصلة من خصال الايمان تسمى بعض الايمان ، ويونس يقول كل خصلة ليست بإيمان ولا بعض إيمان . وزعم غسان أن الايمان لا يزيد ولا ينقص وعن أبي حنيفة رحمه الله : الايمان معرفة القلب وإقرار باللسان ، فلا يزيد ولا ينقص كقرص الشمس .

والثوبانية ؛ أتباع ثوبان المرجىء ثم الخارجي المعتزلي ، وكان يقال له جامع النقائص ، هاجر الخصائص . ومن قوله : الايمان هو المعرفة والاقرار ، والايمان فعل ما يجب في العقل فعله ،فأوجب الايمان بالعقل قبل ورود الشرع ، وفارق الغسانية واليونسية في ذلك .

والتؤمنية ؛ أتباع أبي معاذ التؤمني الفيلسوف . زعم أن من ترك فريضة لا يقال له فاسق على الاطلاق ، ولكن ترك الفريضة فسق ؛ وزعم أن هذه الخصال التي تكون جملتها إيماناً فواحدة منها ليست بإيمان ولا بعض إيمان ، وإن من قتل نبياً كفر لا لأجل القتل بل لاستخفافه به وبغضه له .

ومن فرق المرجئة : المريسية ؛ أتباع بشر بن غياث المريسي كان

عراقي المذهب في الفقه تلميذاً للقاضي أبي يوسف يعقوب الحضرمي . وقال : بنفي الصفات وخلق القرآن فأكفرته الصفاتية بذلك ، وزعم أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ولا استطاعة مع الفعل ، فأكفرته المعتزلة بذلك ، وزعم أن الايمان هو التصديق بالقلب وهو مذهب ابن الربوبدي. ولما ناظره الشافعي في مسألة خلق القرآن ونفي الصفات ، قال له : نصفك كافر لقولك بخلق القرآن ونفي الصفات ، ونصفك مؤمن لقولك بالقضاء والقدر وخلق اكتساب العباد ، وبشر معدود من المعتزلة لنفيه الصفات وقوله بخلق القرآن . ومن فرق المرجئة : الصالحية ؛ أتباع صالح بن عمرو بن صالح .

والجحدرية ؛ أتباع جحدر بن محمد التميمي .

والزيادية ؛ أتباع محمد بن زياد الكوفي .

والشبيبية ؛ أتباع محمد بن شبيب . والناقضية والبهشمية .

ومن المرجئة جماعة من الأئمة كسعيد بن جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو بن مرة ، ومحارب بن دثار ، وعمرو بن ذر ،وحماد بن سليمان وأبي مقاتل ، وخالفوا القدرية والخوارج والمرجئة في أنهم لم يكفروا بالكبائر ولا حكموا بتخليد مرتكبها في النار ، ولا سبوا أحداً من الصحابة ، ولا وقعوا فيهم .

وأول من وضع الارجاء أبو محمد الحسن بن محمد المعروف بابن الحنفية بن علي بن أبي طالب وتكلم فيه ، وصارت المرجئة بعده أربعة أنواع ، الأول مرجئة الخوارج ، الثاني مرجئة القدرية ، الثالث مرجئة الجبرية ، الرابع مرجئة الصالحية . وكان الحسن بن محمد بن الحنفية يكتب كتابه إلى الأمصار يدعو إلى الارجاء إلا أنه لم يؤخر العمل عن الايمان ، كما قال بعضهم . بل قال اداء الطاعات وترك المعاصي ليس من الايمان لا يزول هو بزوالها . وقال ابن قتيبة : أول من وضع الارجاء بالبصرة

حسان بن بلال بن الحارث المزني ، وذكر بعضهم أن أول من وضع الارجاء أبو سلت السمان ومات سنة اثنتين وخمسين ومائة .

الفرقة السادسة : الحرورية ، الغلاة في اثبات الوعيد والخوف على المؤمنين والتخليد في النار مع وجود الايمان . وهم قوم من النواصب الخوارج ، وهم مضادون المرجئة في النفي والاثبات والوعد والوعيد ، ومن مفرداتهم أن من ارتكب كبيرة فهو مشرك ومذهب عامة الخوارج أنه كافر وليس بمشرك . وقال بعضهم هو منافق في الدرك الأسفل من النار . فعند الحرورية أن الاسم يتغير بارتكاب الكبيرة الواحدة فلا يسمى مؤمناً بل كافراً مشركاً ، والحكم فيه أنه يخلد في النار ، واتفقوا على أن الايمان هو اجتناب كل معصية ، وقيل لهم الحرورية لأنهم خرجوا إلى حروراء لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وعدتهم اثنا عشر ألفاً . ثم سار علي رضي الله عنه اليهم وناظرهم ثم قاتلهم وهم أربعة آلاف فانضم اليهم جماعة حتى بلغوا اثني عشر ألفاً .

الفرقة السابعة : النجارية ، أتباع الحسين بن محمد بن عبد الله النجار أبي عبد الله . كان حائكاً وقيل إنه كان يعمل الموازين ، وإنه كان من أهل قم ، كان من جملة المجبرة ومتكلميهم وله مع النظام عدة مناظرات منها أنه ناظره مرة فلما لم يلحن بحجته رفسه النظام ، وقال له : قم أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم والفهم ، فانصرف محموماً واعتل حتى مات . وهم أكثر معتزلة الري وجهاتها ، وهم يوافقون أهل السنة في مسألة القضاء والقدر واكتساب العباد ، وفي الوعد والوعيد ، وإمامة أبي بكر رضي الله عنه ، ويوافقون المعتزلة في نفي الصفات وخلق القرآن وفي الرؤية وهم ثلاث فرق البرغوثية والزعفرانية والمستدركية .

الفرقة الثامنة ، الجهمية ، أتباع جهم بن صفوان ، وهم يوافقون أهل السنة في مسألة القضاء والقدر مع ميل إلى الجبر ، وينفون الصفات والرؤية ويقولون بخلق القرآن . وهم فرقة عظيمة وعدادهم في المعطلة المجبرة .

الفرقة التاسعة : الروافض ، الغلاة في حب علي بن أبي طالب وبغض أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة ومعاوية في آخرين من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، وسموا رافضة لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم امتنع من لعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقال : هما وزيرا جدي محمد ﷺ ، فرفضوا رأيه .

ومنهم من قال لأنهم رفضوا رأي الصحابة رضي الله عنهم حيث بايعوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما .

وقد اختلف الناس في الامام بعد رسول الله ﷺ فذهب الجمهور إلى أنه أبو بكر الصديق رضي الله عنه . وقال العباسية والربوبدية أتباع أبي هريرة الربوبدي ، وقيل أتباع العباس الربوبدي هو العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه لأنه العم والوارث فهو أحق من ابن العم ، وقال العثمانية وبنو أمية هو عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، وذهب آخرون إلى غير ذلك ، وقال الرافضة هو علي بن أبي طالب ، ثم اختلفوا في الامامة اختلافاً كثيراً حتى بلغت فرقهم ثلاثمائة فرقة والمشهور منها عشرون فرقة الزيدية والصباحية أقروا إمامة أبي بكر رضي الله عنه ، ورأوا أنه لا نص في إمامة علي رضي الله عنه ، واختلفوا في إمامة عثمان رضي الله عنه ، فأنكرها بعضهم وأقر بعضهم أنه الامام بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لكن قالوا علي أفضل من أبي بكر وإمامة المفضول جائزة . وقال الغلاة : هو علي بالنص ثم الحسن وبعده الحسين ، وصار بعد الحسين الأمر شورى ، وقال بعضهم لم يرد النص إلا بإمامة علي فقط ، وقال آخرون : نص على علي بالوصف لا بالعين والاسم ، وقال بعضهم : قد جاء النص على إمامة اثني عشر آخرهم المهدي المنتظر وفرقهم العشرون هي : الامامية ، وهم مختلفون في الامامة بعد رسول الله ﷺ ، فزعم أكثرهم أن الامامة في علي بن أبي طالب وأولاده بنص النبي ﷺ ، وأن الصحابة كلهم قد ارتدوا إلا علياً وابنيه الحسن والحسين وأبا ذر الغفاري وسلمان الفارسي وطائفة يسيرة ، وأول من تكلم في مذهب الامامية علي بن اسماعيل بن ميثم التمار ، وكان من أصحاب علي بن أبي طالب .

وذهبت القطعية منهم إلى أن الامامة في علي ثم في الحسن ثم في الحسين ثم في علي بن الحسين ثم في محمد بن علي ثم في جعفر بن محمد ثم في موسى ابن جعفر ثم في علي بن موسى ، وقطعوا الامامة عليه فسموا القطعية لذلك ، ولم يكتبوا إمامة محمد بن موسى ولا إمامة الحسين بن علي بن موسى .

وقالت الناووسية جعفر بن محمد لم يمت وهو حي ينتظر . وقالت المباركية أتباع مبارك الامام بعد جعفر بن محمد ابنه اسماعيل بن جعفر ، ثم محمد بن اسماعيل .

وقالت الشميطية أتباع يحيى بن شميط الأحمسي كان مع المختار قائداً من قواده فأنفذه أميراً على جيش البصرة يقاتل مصعب بن الزبير ، فقتل بالمدار الامامة بعد جعفر في ابنه محمد وأولاده وقالت المعمرية أتباع معمر الامامة بعد جعفر في ابنه عبد الله بن جعفر وأولاده ، ويقال لهم الفطحية لأن عبدالله بن جعفر كان أفطح الرجلين . وقالت الواقفية الامام بعد جعفر ابنه موسى بن جعفر وهو حي لم يمت ، وهو الامام المنتظر وسموا الواقفية لوقوفهم على إمامة موسى . وقالت الزرارية أتباع زرارة ابن أعين الامام بعد جعفر ابنه عبد الله إلا أنه سأله عن مسائل ، فلم يمكنه الجواب عنها ، فادعى إمامة موسى بن جعفر من بعد أبيه .

وقالت المفضلية أتباع المفضل بن عمرو الامام بعد جعفر ابنه موسى ، وأنه مات فانتقلت الامامة إلى ابنه محمد بن موسى . وقالت المفوضة من الامامية أن الله تعالى خلق محمداً ﷺ ، وفوض إليه خلق العالم وتدبيره ، وقال بعضهم بل فوض ذلك إلى علي بن أبي طالب . والفرقة الثانية من فرق الروافض الكيسانية ، أتباع كيسان مولى علي بن أبي طالب وأخذ عن محمد بن الحنفية ، وقيل بل كيسان اسم المختار بن عبيد الثقفي الذي قام لأخذ ثأر الحسين رضي الله عنه ، زعموا أن الامام بعد علي ابنه محمد ابن الحنفية لأنه أعطاه الراية يوم الجمل ، ولأن الحسين أوصى اليه عند خروجه إلى الكوفة . ثم اختلفوا في الامام بعد ابن الحنفية ، فقال بعضهم :

رجع الأمر بعده إلى أولاد الحسن والحسين . وقيل : بل انتقل إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفية .

وقالت الكربية أتباع أبي كرب بأن ابن الحنفية حي لم يمت ، وهو الامام المنتظر ، ومن قول الكيسانية أن البدأ جائز على الله وهو كفر صريح .

والفرقة الثالثة : الخطابية أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي ثور وقبل محمد بن أبي يزيد الأجدع ، ومذهبه الغلوفي جعفر بن محمد الصادق ، وهو أيضاً من المشبهة وأتباعه خمسون فرقة ، وكلهم متفقون على أن الأئمة مثل علي وأولاده كلهم أنبياء ، وأنه لا بد من رسولين لكل أمة أحدهما ناطق والآخر صامت ، فكان محمد ناطقاً وعلي صامتاً ، وأن جعفر بن محمد الصادق كان نبياً ، ثم انتقلت النبوة إلى أبي الخطاب الأجدع وجوزوا كلهم شهادة الزور لموافقيهم ، وزعموا أنهم عالمون بما هو كائن إلى يوم القيامة .

وقالت المعمرية منهم الامام بعد أبي الخطاب رجل اسم معمر ، وزعموا أن الدنيا لا تفنى ، وأن الجنة هي ما يصيب الانسان من الخير في الدنيا والنار ضد ذلك ، وأباحوا شرب الخمر والزنا وسائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة ، وقالوا بالتناسخ وأن الناس لا يموتون ، وإنما ترفع أرواحهم إلى غيرهم . وقالت البزيغية منهم أن جعفر بن محمد إله وليس هو الذي يراه الناس ، وإنما تشبه على الناس ، وزعموا أن كل مؤمن يوحى إليه ، وأن منهم من هو خير من جبريل وميكائيل ومحمد ﷺ وزعموا أنهم يرون أمواتهم بكرة وعشيا . وقالت العميرية منهم أتباع عمير بن بيان العجلي مثل ذلك كله ، وخالفوهم في أن الناس لا يموتون ، وافترقت الخطابية بعد قتل أبي الخطاب فرقاً منها فرقة زعمت أن الامام بعد أبي الخطاب عمير بن بيان العجلي ، ومقالتهم كمقالة البزيغية إلا أن هؤلاء اعترفوا بموتهم ونصبوا خيمة على كناسة الكوفة يجتمعون فيها على عبادة جعفر الصادق فبلغ ذلك يزيد بن عمير فصلب عمير بن بيان في كناسة الكوفة ، ومن فرقهم المفضلية أتباع مفضل الصيرفي ، زعم أن جعفر بن محمد إله فطرده ولعنه .

وزعمت الخطابية بأجمعها أن جعفر بن محمد الصادق أودعهم جلداً يقال له جفر فيه كل ما يحتاجون إليه من علم الغيب وتفسير القرآن ، وزعموا لعنهم الله أن قوله تعالى ﴿ الله يأمُرُكُم أن تَذبحوا بقرةً ﴾[1] معناه عايشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وأن الخمر والميسر أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وأن الجبت والطاغوت معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رضي الله عنهما .

والفرقة الرابعة : الزيدية أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، القائلون بإمامته وإمامة من اجتمع فيه ست خصال : العلم والزهد والشجاعة وأن يكون من أولاد فاطمة الزهراء رضي الله عنها حسنياً أو حسينياً ، ومنهم من زاد صباحة الوجه ، وأن لا يكون فيه آفة . وهم يوافقون المعتزلة في أصولهم كلها إلا في مسألة الامامة . وأخذ مذهب زيد بن علي عن واصل بن عطاء وكان يفضل علياً على أبي بكر وعمر مع القول بإمامتهما ، وهم أربع فرق :

الجارودية : أتباع أبي الجارود ويكنى أبا النجم زياد بن المنذر العبدي ،زعم أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بالوصف لا بالتسمية ، وأن الناس كفروا بتركهم مبايعة علي رضي الله عنه والحسن والحسين وأولادهما .

والجريرية : أتباع سليم بن جرير ، ومن قوله لم يكفر الناس بتركهم مبايعة علي ، بل أخطأوا بترك الأفضل وهو علي ، وكفروا الجارودية بتكفيرهم الصحابة إلا أنهم كفروا عثمان بن عفان بالأحداث التي أحدثها . وقالوا لم ينص على علي إمامة أحد ، وصار الأمر من بعده شورى .

ومنهم البترية : أتباع الحسن بن صالح بن كثير الأبتر ، وقولهم أن علياً أفضل وأولى بالامامة غير أن أبا بكر كان إماماً ، ولم تكن إمامته خطأ ولا كفراً بل ترك علي الامامة له ، وأما عثمان فيتوقف فيه .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٦٧ .

ومنهم اليعقوبية : أتباع يعقوب وهم يقولون بإمامة أبي بكر وعمر ويتبرؤن ممن تبرأ منهما ، وينكرون رجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، ويتبرأون ممن دان بها إلا أنهم متفقون على تفضيل علي على أبي بكر وعمر من غير تفسيقهما وتكفيرهما ولا لعنهما ولا الطعن على أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

والفرقة الخامسة : السبأية أتباع عبد الله بن سبأ الذي قال شفاها لعلي ابن أبي طالب أنت الإله وكان من اليهود . ويقول في يوشع بن نون مثل قوله ذلك في علي ، وزعم أن علياً لم يقتل وأنه حي لم يمت ، وأنه في السحاب ، وأن الرعد صوته والبرق سوطه ، وأنه ينزل إلى الأرض بعد حين قبحه الله .

والفرقة السادسة : الكابلية ، أتباع أبي كابل أكفر جميع الصحابة بتركهم بيعة علي وكفر علياً بتركه قتالهم ، وقال بتناسخ الأنوار الإلهية في الأئمة .

والفرقة السابعة : البيانية ، أتباع بيان بن سمعان زعم أن روح الإله حل في الأنبياء ، ثم في علي ، وبعده في محمد بن الحنفية ثم في ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد ثم حل بعد أبي هاشم في بيان بن سمعان يعني نفسه لعنه الله .

والفرقة الثامنة : المغيرية ، أتباع مغيرة بن سعيد العجلي مولى خالد ابن عبد الله طلب الامامة لنفسه بعد محمد بن عبد الله بن الحسن ، فخرج على خالد بن عبد الله القسري بالكوفة في عشرين رجلاً فعطعطوا به ، فقال خالد : أطعموني ماء ، وهو على المنبر فعير بذلك . والمغيرة هذا قال بالتشبيه الفاحش وادعى النبوة ، وزعم أن معجزته علمه بالاسم الأعظم ، وأنه يحيي الموتى ، وزعم أن الله لما أراد أن يخلق العالم كتب بإصبعه أعمال عباده فغضب من معاصيهم فعرق فاجتمع من عرقه بحران أحدهما ملح والآخر عذب ، فخلق من البحر العذب الشيعة وخلق الكفرة من البحر المالح ، وزعم أن المهدي يخرج وهو محمد بن عبد الله بن الحسين ابن علي بن أبي طالب .

والفرقة التاسعة الهشامية ، وهم صنفان ، أحدهما أتباع هشام بن الحكم ، والثاني أتباع هشام الجولقي وهما يقولان لا تجوز المعصية على الامام ، وتجوز على الأنبياء ،وأن محمداً ﷺ عصى ربه في أخذ الفداء من أسرى بدر كذباً لعنهما الله ، وهما أيضاً مع ذلك من المشبهة .

والفرقة العاشرة الزرارية ، أتباع زرارة بن أعين أحد الغلاة في الرفض ، ويزعم مع ذلك أن الله تعالى لم يكن في الأزل عالماً ولا قادراً حتى اكتسب لنفسه جميع ذلك قبحه الله .

والفرقة الحادية عشرة الجناحية ، أتباع عبد الله بن معاوية ذي الجناحين ابن أبي طالب ، وزعم أنه إله ، وأن العلم ينبت في قلبه كما تنبت الكمأة وأن روح الإله دارت في الأنبياء كما كانت في علي وأولاده ، ثم صارت فيه مذهبهم استحلال الخمر والميتة ونكاح المحارم ، وأنكروا القيامة وتأولوا قوله تعالى ﴿ ليسَ علَى الّذينَ آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ جُناحٌ فيما طَعِموا إذا ما اتّقَوا وآمنوا وعمِلوا الصّالحاتِ ﴾[1] وزعموا أن كل ما في القرآن من تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير كناية عن قوم يلزم بغضهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ، وكل ما في القرآن من الفرائض التي أمر الله بها كناية عن من يلزم موالاتهم مثل علي والحسن والحسين وأولادهم .

والثانية عشرة المنصورية ، أتباع أبي المنصور العجلي أحد الغلاة المشبهة ، زعم أن الامامة انتقلت إليه بعد محمد الباقر بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وأنه عرج به إلى السماء بعد انتقال الامامة إليه ، وأن معبوده مسح بيده على رأسه ، وقال له : يا بني بلغ عني آية الكسف الساقط من السماء في قوله تعالى ﴿ وإنْ يرَوْا كِسْفاً مِنَ السّماءِ ساقِطاً يَقولوا سحابٌ مركومٌ ﴾[2] وزعم أن أهل الجنة قوم تجب موالاتهم مثل علي بن أبي طالب وأولاده ، وأن أهل النار قوم تجب

---

(١) سورة المائدة ، الآية : ٩٣ .

(٢) سورة الطور ، الآية : ٤٤ .

معاداتهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية رضي الله عنهم .

والثالثة عشرة : الغرابية ، زعموا لعنهم الله أن جبرائيل أخطأ ، فإنه أرسل إلى علي بن أبي طالب فجاء إلى محمد ﷺ ، وجعلوا شعارهم إذا اجتمعوا أن يقولوا العنوا صاحب الريش يعنون جبرائيل عليه السلام ، وعليهم اللعنة .

والرابعة عشرة : الذمية ، بفتح الذال المعجمة زعموا أخزاهم الله أن علي بن أبي طالب بعثه الله نبياً ، وأنه بعث محمداً ﷺ ليظهر أمره ، فادعى النبوة لنفسه وأرضى علياً بأن زوجه ابنته ومواه ، ومنهم العليانية أتباع عليان بن ذراع السدوسي ، وقيل الأسدي كان يفضل علياً على النبي ﷺ ، ويزعم أن علياً بعث محمداً وكان لعنه الله يذم النبي ﷺ لزعمه أن محمداً بعث ليدعو إلى علي ، فدعا إلى نفسه . ومن العليانية من يقول بإلهية محمد وعلي جميعاً ويقدمون محمداً في الإلهية ويقال لهم الميمية ، ومنهم من قال بإلهية خمسة وهم أصحاب الكساء محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين ، وقالوا خمستهم شيء واحد والروح حالة فيهم بالسوية ، لا فضل لواحد منهم على الآخر ، وكرهوا أن يقولوا فاطمة بالهاء فقالوا : فاطم . قال بعضهم :

توليت بعد الله في الدين خمسة نبياً وسبطية وشيخاً وفاطما ؛

والخامسة عشرة : اليونسية ، أتباع يونس بن عبد الله القمي أحد الغلاة المشبهة .

والسادسة عشرة : الرزامية ، أتباع رزام بن سابق ، زعم أن الإمامة انتقلت بعد علي بن أبي طالب إلى ابنه محمد بن الحنفية ثم إلى ابنه أبي هاشم ثم إلى علي بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم إلى ابنه محمد بن علي فأوصى بها محمد إلى أبي العباس عبد الله بن محمد السفاح الظالم المتردد في المذاهب الجاهل بحقوق أهل البيت .

والسابعة عشرة : الشيطانية ، أتباع محمد بن النعمان شيطان الطاق وقد شارك المعتزلة والرافضة في جميع مذهبهم ، وانفرد بأعظم الكفر

قاتله الله ،وهو أنه زعم أن الله لا يعلم الشيء حتى يقدره وقبل ذلك يستحيل علمه .

والثامنة عشرة : البسلمية ، وهم من الراوندية زعموا أن الامامة بعد رسول الله ﷺ صارت في علي وأولاده الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية ، ثم في أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، وانتقلت منه إلى علي بن عبد الله بن عباس بوصية إليه ، ثم إلى أبي العباس السفاح ، ثم إلى أبي سلمة صاحب دولة بني العباس ، وقام بناحية كش فيما وراء النهر رجل من أهل مرو أعور يقال له هاشم ، ادعى أن أبا سلمة كان إلها انتقل إليه روح الله ، ثم انتقل اليه بعده فانتشرت دعوته هناك ، واحتجب عن أصحابه ، واتخذ له وجهاً من ذهب فعرف بالمصيغ ، ثم إن أصحابه طلبوا رؤيته فوعدهم أن يريهم نفسه إن لم يحترقوا وعمل تجاه مرآه مرآة محرقة تعكس شعاع الشمس ، فلما دخلوا عليه احترق بعضهم ،ورجع الباقون وقد فتنوا واعتقدوا أنه إله لا تدركه الأبصار ، ونادوا في حروبهم بإلهيته .

والتاسعة عشرة : الجعفرية .

والعشرون : الصباحية ، وهم والزيدية مثل الشيعة ، فإنهم يقولون بإمامة أبي بكر وأنه لا نص في إمامة علي مع أنه عندهم أفضل وأبو بكر مفضول ، ومن الروافض الحلوية والشاعية والشريكية ، يزعمون أن علياً شريك محمد ﷺ ، والتناسخية القائلون أن الأرواح تتناسخ واللاغية والمخطئة الذين يزعمون أن جبرائيل أخطأ والإسحاقية والخلفية الذين يقولون لا تجوز الصلاة خلف غير الامام والرجعية القائلون سيرجع علي ابن أبي طالب ، وينتقم من أعدائه ، والمتربصية الذين يتربصون خروج المهدي ، والأمرية والجبية والجلالية والكريبية أتباع أبي كريب الضرير والحزنية أتباع عبدالله بن عمرو الحزني .

الفرقة العاشرة : الخوارج ، ويقال لهم النواصب والحرورية نسبة إلى حروراء موضع خرج فيه أولهم على علي رضي الله عنه ، وهم الغلاة

في حب أبي بكر وعمر ، وبغض علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين ، ولا أجهل منهم فإنهم القاسطون المارقون خرجوا على علي رضي الله عنه ، وانفصلوا عنه بالجملة وتبرأوا منه ، ومنهم من صحبه ، ومنهم من كان في زمنه ، وهم جماعة قد دون الناس أخبارهم وهم عشرون فرقة :

الأولى : يقال لهم الحكمية لأنهم خرجوا على علي رضي الله عنه في صفين ، وقالوا لا حكم إلا لله ولا حكم للرجال ، وانحازوا عنه إلى حروراء ، ثم إلى النهروان وسبب ذلك أنهم حملوه على التحاكم إلى من حكم بكتاب الله فلما رضي بذلك وكانت قضية الحكمين أبي موسى الأشعري ، وهو عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص غضبوا من ذلك ، ونابذوا علياً وقالوا في شعارهم لا حكم إلا لله ولرسوله ، وكان إمامهم في التحكيم عبد الله بن الكواء .

والثانية : الأزارقة ، أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار بن إنسان بن أسد بن صبرة بن ذهل بن الدؤل بن حنيفة الخارج بالبصرة في أيام عبد الله بن الزبير ، وهم على التبري من عثمان وعلي والطعن عليهما ، وإن دار مخالفيهم دار كفر ، وأن من أقام بدار الكفر فهو كافر وأن أطفال مخالفيهم في النار ويحل قتلهم ، وأنكروا رجم الزاني ، وقالوا من قذف محصنة حد ومن قذف محصناً لا يحد ويقطع السارق في القليل والكثير .

والثالثة : النجدات ، ولم يقل فيهم النجدية ليفرق بينهم وبين من انتسب إلى بلاد نجد ، فإنهم أتباع نجد بن عويمر ، وهو عامر الحنفي الخارج باليمامة وكان رأساً ذا مقالة مفردة وتسمى بأمير المؤمنين ، وبعث عطية بن الأسود إلى سجستان فأظهر مذهبه بمرو ، فعرفت أتباعه بالعطوية ومذهبهم أن الدين أمران : أحدهما معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله وتحريم دماء المسلمين وأموالهم ، والثاني : الاقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة وما سوى ذلك من التحريم والتحليل وسائر الشرائع ، فإن الناس يعذرون بجهلها وأنه لا يأثم المجتهد إذا أخطأ ، وأن من خالف أن لا يعذب المجتهد

فقد كفروا واستحلوا دماء أهل الذمة في دار التقية،وقالوا من نظر نظرة محرمة أو كذب كذبة أو أصر على صغيرة ولم يتب منها فهو كافر ، ومن زنى أو سرق أو شرب خمراً من غير أن يصر على ذلك فهو مؤمن غير كافر .

والرابعة : الصفرية ، أتباع زياد بن الأصفر ، ويقال أتباع النعمان ابن صفر ، وقيل بل نسبوا إلى عبد الله بن صفار ، وهو أحد بني مقاعس ، وهو الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن إد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار ، وقيل عبد الله بن الصفار من بني صويمر بن مقاعس ، وقيل سموا بذلك لصفرة علتهم ، وزعم بعضهم أن الصفرية بكسر الصاد . وقد وافق الصفرية الأزارقة في جميع بدعهم إلا في قتل الأطفال ويقال للصفرية الزيادية . ويقال لهم أيضاً النكار من أجل أنهم ينقصون نصف علي وثلث عثمان وسدس عايشة رضي الله عنهم .

والخامسة : العجاردة ، أتباع عبد الكريم بن عجرد .

والسادسة : الميمونية ، أتباع ميمون بن عمران ، وهم طائفة من العجاردة وافقوا الأزارقة إلا في شيئين : أحدهما قولهم تجب البراءة من الأطفال حتى يبلغوا ويصفوا الاسلام ، والثاني : استحلال أموال المخالفين لهم ، فلم تستحل الميمونية مال أحد خالفهم ما لم يقتل المالك ، فإذا قتل صار ماله فيئاً إلا أنهم ازدادوا كفراً على كفرهم وأجازوا نكاح بنات البنات وبنات البنين وبنات أولاد الأخوة وبنات أولاد الأخوات فقط .

والسابعة : الشعيبية ، وهم طائفة من العجاردة وافقوا الميمونية في جميع بدعهم إلا في الاستطاعة والمشيئة فإن الميمونية مالت إلى القدرية .

والثامنة : الحمزية ، أتباع حمزة بن أدرك الشامي الخارج بخراسان في خلافة هارون بن محمد الرشيد وكثر عيثه وفساده ، ثم فض جموع عيسى بن علي عامل خراسان ، وقتل منهم خلقاً كثيراً فانهزم منه عيسى إلى كابل وآل أمر حمزة إلى أن غرق في كرمان بواد هناك ، فعرفت أصحابه بالحمزية ، وكان يقول بالقدر فكفرته الأزارقة بذلك ، وقال

أطفال المشركين في النار فكفرته القدرية بذلك ، وكان لا يستحل غنائم أعدائه ، بل يأمر بإحراق جميع ما يغنمه منهم .

والتاسعة : الحازمية ، وهم فرقة من العجاردة قالوا في القدر والمشيئة كقول أهل السنة ، وخالفوا الخوارج في الولاية والعداوة فقالوا لم يزل الله تعالى محباً لأوليائه ومبغضاً لأعدائه .

والعاشرة المعلومية مع المجهولية ، تباينتا في مسئلتين : إحداهما قالت المعلومية من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه ، فهو كافر ، وقالت المجهولية لا يكون كافراً . والثانية : وافقت المعلومية أهل السنة في مسألة القدر والمشيئة ، والمجهولية وافقت القدرية في ذلك .

والحادية عشرة : الصلتية ، أتباع عثمان بن أبي الصلت ، وهم طائفة من العجاردة انفردوا بقولهم من أسلم توليناه ، لكن نتبرأ من أطفاله لأنه ليس للأطفال إسلام حتى يبلغوا .

والثانية عشرة والثالثة عشرة : الأحسنية والمعبدية، وهما فرقتان من الثعالبة أتباع ثعلبة بن عامر ، وكان ثعلبة هذا مع عبد الكريم بن عجرد ، ثم اختلفا في الأطفال فقال عبد الكريم : نتبرأ منهم قبل البلوغ ، وقال ثعلبة : لا نتبرأ منهم بل نقول نتولى الصغار ، فلم تزل الثعالبة على هذا إلى أن خرج رجل عرف بالأخنس ، فقال : نتوقف عن جميع من في دار التقية إلا من عرفنا منه إيمانا فإنا نتولاه ومن عرفنا منه كفراً تبرأنا منه ، ولا يجوز أن نبدأ أحداً بقتال. فتبرأت منه الثعالبة وسموه بالأخنس ، لأنه خنس منهم أي رجع عنهم ، ثم خرجت فرقة من الثعالبة قيل لها المعبدية أتباع معبد ، فخالفت الثعالبة في أخذ الزكاة من العبيد والبهائم وكفرت كل فرقة منهما الأخرى .

والرابعة عشرة : الشيبانية ، أتباع شيبان بن سلمة الخارج في أيام أبي مسلم الخراساني ، القائم بدعوة الخلفاء العباسيين ، وكان معه فتبرأت منه الثعالبة لمعاونته لأبي مسلم ، وهو أول من أظهر القول بالتشبيه تعالى الله عن ذلك .

والخامسة عشرة : الشبيبية ، أتباع شبيب بن يزيد بن أبي نعيم الخارج في خلافة عبد الملك بن مروان ، وصاحب الحروب العظيمة مع الحجاج ابن يوسف الثقفي ، وهم على ما كانت عليه الحكمية الأولى ، إلا أنهم انفردوا عن الخوارج بجواز العامة إمامة المرأة وخلافتها ، واستخلف شبيب هذا أمه غزالة فدخلت الكوفة ، وقامت خطيبة وصلت الصبح بالمسجد الجامع فقرأت في الركعة الأولى بالبقرة ، وفي الثانية بآل عمران . وأخبار شبيب طويلة .

والسادسة عشرة : الرشيدية ، أتباع رشيد ويقال لهم أيضاً العشرية من أجل أنهم كانوا يأخذون نصف العشر مما سقت الأنهار فقال لهم زياد ابن عبد الرحمن : يجب فيه العشر . فتبرأت كل فرقة من الأخرى وكفرتهما بذلك .

والسابعة عشرة : المكرمية ، أتباع أبي المكرم . ومن قوله : تارك الصلاة كافر وليس كفره لترك الصلاة لكن لجهله بالله وكذا قوله في سائر الكبائر .

والثامنة عشرة : الحفصية ، أتباع حفص بن المقدام ، أحد أصحاب عبد الله بن أباض ، تفرد بقوله : من عرف الله تعالى وكفر بما سواه من رسول وغيره فهو كافر وليس بمشرك . فأنكر ذلك الأباضية ، وقالوا : بل هو مشرك .

والتاسعة عشرة : الأباضية ، أتباع عبد الله بن أباض من بني مقاعس ، واسمه الحارث بن عمرو ، ويقال بل ينسبون إلى أباض بضم الهمزة وهي قرية بالعرض من اليمامة ، نزل بها نجد بن عامر ، وخرج عبد الله بن أباض في أيام مروان وكان من غلاة الحكمة .

والفرقة العشرون : اليزيدية ، أتباع يزيد بن أبي أنيسة ، وكان أباضياً ، فانفرد ببدعة قبيحة وهي أن الله تعالى سيبعث رسولاً من العجم وينزل عليه كتاباً جملة واحدة ينسخ به شريعة محمد ﷺ ، ومن فرق الخوارج أيضاً ، الحارثية والأصومية أتباع يحيى بن أصوم والبهيسية أتباع

أبي البيهس الهيصم بن خالد من بني سعيد بن ضبعة ، كان في زمن الحجاج وقتل بالمدينة وصلب . واليعقوبية ، أتباع يعقوب بن علي الكوفي ومن فرقهم الفضلية ، أتباع فضل بن عبد الله . والشمراخية أتباع عبد الله بن شمراخ . والضحاكية أتباع الضحاك . والخوارج يقال لهم الشراة ، واحدهم شاري ، مشتق من شرى الرجل إذا ألح ، معنتاه يسشري بالشراو من قول الخوارج ، شرينا أنفسنا لدين الله فنحن لذلك شراة . وقيل إنه من قولهم شاريته أي لاججته وماريته ، وقيل شرى الرجل غضباً إذا استطار غضباً ، وقيل لهم هذا لشدة غضبهم على المسلمين .

ذكر الحال في عقائد اهل الاسلام منذ ابتدأت الملة الاسلامية الى ان انتشر مذهب الاشعرية

إعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً ، وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين ، وبما أوحى إليه ربه تعالى ، فلم يسأله ﷺ أحد من العرب بأسرهم ، قرويهم وبدويهم ، عن معنى شيء من ذلك . كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وغير ذلك مما لله سبحانه فيه أمر ونهي ، وكما سألوه ﷺ عن أحوال القيامة والجنة والنار ، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام ، وفي الترغيب والترهيب ، وأحوال القيامة ، والملاحم والفتن ونحو ذلك ، مما تضمنته كتب الحديث معاجمها ومسانيدها وجوامعها .

ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ، ووقف على الآثار السلفية ، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم ، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات . نعم ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم

والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والأنعام والعز والعظمة ، وساقوا الكلام سوقاً واحداً . وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك ، مع نفي مماثلة المخلوقين ، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه ، ونزهوا عن غير تعطيل ، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا . ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى ، وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله ، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة فمضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا إلى أن حدث في زمنهم القول بالقدر ، وأن الأمر أنفة ، أي أن الله تعالى لم يقدر على خلقه شيئاً مما هم عليه .

وكان أول ما قال بالقدر في الاسلام معبد بن خالد الجهني ، وكان يجالس الحسن بن الحسين البصري ، فتكلم في القدر بالبصرة وسلك أهل البصرة مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد ينتحله ، وأخذ معبد هذا الرأي عن رجل من الأساورة يقال له أبو يونس سنسويه ، ويعرف بالأسواري ؛ فلما عظمت الفتنة به عذبه الحجاج وصلبه بأمر عبد الملك بن مروان سنة ثمانين ولما بلغ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مقالة معبد في القدر تبرأ من القدرية ، واقتدى بمعبد في بدعته هذه جماعة وأخذ السلف رحمهم الله في ذم القدرية ، وحذروا منهم كما هو معروف في كتب الحديث .

وكان عطاء بن يسار قاضياً يرى القدر ، وكان يأتي هو ومعبد الجهني إلى الحسن البصري ، فيقولان له أن هؤلاء يسفكون الدماء ، ويقولون إنما تجري أعمالنا على قدر الله ، فقال : كذب أعداء الله ، فطعن عليه بهذا ومثله .

وحدث أيضاً في زمن الصحابة رضي الله عنهم مذهب الخوارج وصرحوا بالتكفير بالذنب ، والخروج على الامام وقتاله ، فناظرهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فلم يرجعوا إلى الحق وقاتلهم أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقتل منهم جماعة كما هو معروف في كتب الأخبار ، ودخل في دعوة الخوارج خلق كثير ورمى جماعة من أئمة الاسلام بأنهم يذهبون إلى مذهبهم ، وعد منهم غير واحد من رواة الحديث كما هو معروف عند أهله .

وحدث أيضاً في زمن الصحابة رضي الله عنهم مذهب التشيع لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه والغلو فيه فلما بلغه ذلك أنكره ، وحرق بالنار جماعة ممن غلا فيه وأنشد :

لما رأيتُ الأمرَ أمراً منكراً أجَجْتُ ناري ودعوتُ قنبرا

وقام في زمنه رضي الله عنه عبد الله بن وهب بن سبأ ، المعروف بابن السوداء السبأي ، وأحدث القول بوصية رسول الله ﷺ لعلي بالإمامة من بعده .

فهو وصي رسول الله ﷺ وخليفته على أمته من بعده بالنص ، وأحدث القول برجعة علي بعد موته إلى الدنيا وبرجعة رسول الله ﷺ أيضاً وزعم أن علياً لم يقتل وأنه حي ، وأن فيه الجزء الإلهي وأنه هو الذي يجيء في السحاب ، وأن الرعد صوته والبرق سوطه ، وأنه لا بد أن ينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً ، كما ملئت جوراً . ومن ابن سبأ هذا تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة وصاروا يقولون بالوقف يعنون أن الامامة موقوفة عن إناس معينين كقول الامامية بأنها في الأئمة الاثني عشر وقول الاسماعيلية بأنها في ولد اسماعيل بن جعفر الصادق ، وعنه أيضاً أخذوا القول بفيئة الامام والقول برجعته بعد الموت إلى الدنيا ، كما تعتقده الامامية إلى اليوم في صاحب السرداب ، وهو القول بتناسخ الأرواح وعنه أخذوا أيضاً القول بأن الجزء الإلهي يحل في الأئمة بعد علي بن أبي طالب ، وأنهم بذلك استحقوا الامامة بطريق الوجوب كما استحق آدم عليه السلام سجود الملائكة .

وعلى هذا الرأي كان اعتقاد دعاة الخلفاء الفاطميين ببلاد مصر . وابن سبأ هذا هو الذي أثار فتنة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله

عنه ، حتى قتل ، كما ذكر في ترجمة ابن سبأ من كتاب التاريخ الكبير المقفي .

وكان له عدة أتباع في عامة الأمصار وأصحاب كثيرون في معظم الأقطار فكثرت لذلك الشيعة ، وصاروا ضداً للخوارج ، وما زال أمرهم يقوى وعددهم يكثر ثم حدث بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم مذهب جهم بن صفوان ببلاد المشرق ، فعظمت الفتنة به فإنه نفى أن يكون لله تعالى صفة ، وأورد على أهل الاسلام شكوكاً أثرت في الملة الاسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير ، وكان قبيل المائة من سني الهجرة ، فكثر أتباعه على أقواله التي تؤول إلى التعطيل فأكبر أهل الاسلام بدعته ، وتمالوا على إنكارها وتضليل أهلها وحذروا من الجهمية وعادوهم في الله وذموا من جلس اليهم ، وكتبوا في الرد عليهم ما هو معروف عند أهله ، وفي أثناء ذلك حدث مذهب الاعتزال منذ زمن الحسن بن الحسين البصري رحمه الله بعد المائتين من سني الهجرة ، وصنفوا فيه مسائل في العدل والتوحيد وإثبات أفعال العباد ، وأن الله تعالى لا يخلق الشر ، وجهروا بأن الله لا يرى في الآخرة وأنكروا عذاب القبر على البدن وأعلنوا بأن القرآن مخلوق محدث إلى غير ذلك من مسائلهم فتبعهم خلائق في بدعهم وأكثروا من التصنيف في نصرة مذهبهم بالطرق الجدلية ، فنهى أئمة الاسلام عن مذهبهم ، وذموا علم الكلام وهجروا من ينتحله ، ولم يزل أمر المعتزلة يقوى وأتباعهم تكثر ومذهبهم ينتشر في الأرض .

ثم حدث مذهب التجسيم المضاد لمذهب الاعتزال فظهر محمد بن كرام بن حراق بن خرابة أبو عبد الله السجستاني زعيم الطائفة الكرامية بعد المائتين من سني الهجرة وأثبت الصفات حتى انتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه وحج وقدم الشام ومات بزغرة في صفر سنة ست وخمسين ومائتين ، فدفن بالقدس .

وكان هناك من أصحابه زيادة على عشرين ألفاً على التعبد والتقشف سوى من كان منهم ببلاد المشرق ، وهم لا يحصون لكثرتهم . وكان

إماماً لطائفة الشافعية والحنفية ، وكانت بين الكرامية بالمشرق وبين المعتزلة مناظرات ومناكرات وفتن كثيرة متعددة أزمانها هذا وأمر الشيعة يفشو في الناس ، حتى حدث مذهب القرامطة المنسوبين إلى حمدان الأشعث المعروف بقرمط من أجل قصر قامته وقصر رجليه وتقارب خطوه ، وكان ابتداء أمر قرمط هذا في سنة أربع وستين ومائتين . وكان ظهوره بسواد الكوفة فاشتهر مذهبه بالعراق وقام من القرامطة ببلاد الشام صاحب الخال والمدثر والمطوق وقام بالبحرين منهم أبو سعيد الجنابي من أهل جنابة ، وعظمت دولته ودولة بنيه من بعده حتى أوقعوا بعساكر بغداد . وأخافوا خلفاء بني العباس وفرضوا الأموال التي تحمل إليهم في كل سنة على أهل بغداد وخراسان والشام ومصر واليمن ، وغزوا بغداد والشام ومصر والحجاز وانتشرت دعاتهم بأقطار الأرض ، فدخل جماعات من الناس في دعوتهم ومالوا إلى قولهم الذي سموه علم الباطن وهو تأويل شرائع الاسلام وصرفها عن ظواهرها إلى أمور زعموها من عند أنفسهم وتأويل آيات القرآن ودعواهم فيها تأويلاً بعيداً ، انتحلوا القول به بدعاً ابتدعوها بأهوائهم ، فضلوا وأضلوا عالماً كثيراً .

هذا وقد كان المأمون عبد الله بن هارون الرشيد سابع خلفاء بني العباس ببغداد لما شغف بالعلوم القديمة بعث إلى بلاد الروم من عرب له كتب الفلاسفة ، وأتاه بها في أعوام بضع عشرة سنة ومائتين من سني الهجرة ، فانتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس واشتهرت كتبهم بعامة الأمصار وأقبلت المعتزلة والقرامطة والجهمية وغيرهم عليها ، وأكثروا من النظر فيها والتصفح لها فانجر على الاسلام وأهله من علوم الفلاسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة في الدين وعظم بالفلسفة ضلال أهل البدع ، وزادتهم كفراً إلى كفرهم .

فلما قامت دولة بني بويه ببغداد في سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة واستمروا إلى سبع وثلاثين وأربع مائة وأظهروا مذهب التشيع قويت بهم الشيعة ، وكتبوا على أبواب المساجد في سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة (لعن الله معاوية بن أبي سفيان ولعن من أغضب فاطمة ومن منع الحسن أن يدفن عند جده ومن نفى أبا ذر الغفاري ومن أخرج العباس من

الشورى) . فلما كان الليل حكه بعض الناس فأشار الوزير المهلبي أن يكتب بإذن معز الدولة (لعن الله الظالمين لأهل البيت) ولا يذكر أحد في اللعن غير معاوية ففعل ذلك وكثرت ببغداد الفتن بين الشيعة والسنية ، وجهر الشيعة في الآذان بحي على خير العمل في الكرخ وفشا مذهب الاعتزال بالعراق وخراسان ، وما وراء النهر وذهب اليه جماعة من مشاهير الفقهاء وقوي مع ذلك أمر الخلفاء الفاطميين بافريقية وبلاد المغرب وجهروا بمذهب الاسماعيلية ، وبثوا دعاتهم بأرض مصر فاستجاب لهم خلق كثير من أهلها ، ثم ملكوها سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وبعثوا بعساكرهم إلى الشام فانتشرت مذاهب الشيعة في عامة بلاد المغرب ومصر والشام وديار بكر والكوفة والبصرة وبغداد وجميع العراق وبلاد خراسان وما وراء النهر مع بلاد الحجاز واليمن والبحرين ، وكانت بينهم وبين أهل السنة من الفتن والحروب والمقاتل ما لا يمكن حصره لكثرته ، واشتهرت مذاهب الفرق من القدرية والجهمية والمعتزلة والكرامية والخوارج والروافض والقرامطة والباطنية حتى ملأت الأرض ، وما منهم إلا من نظر في الفلسفة وسلك من طرقها ما وقع عليه اختياره ، فلم يبق مصر من الأمصار ولا قطر من الأقطار ، إلا وفيه طوائف كثيرة ممن ذكرنا .

وكان أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري قد أخذ عن أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، ولازمه عدة أعوام ثم بدا له فترك مذهب الاعتزال ، وسلك طريق ابن محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، ونسج على قوانينه في الصفات والقدر ، قال بالفاعل المختار وترك القول بالتحسين والتقبيح العقليين ، وما قيل في مسائل الصلاح والأصلح ، وأثبت أن العقل لا يوجب المعارف قبل الشرع وأن العلوم ، وأن حصلت بالعقل فلا تجب به ولا يجب البحث عنها إلا بالسمع ، وأن الله تعالى لا يجب عليه شيء ، وأن النبوات من الجائزات العقلية والواجبات السمعية إلى غير ذلك من المسائل التي هي موضوع أصول الدين .

وحقيقة مذهب الأشعري رحمه الله أنه سلك طريقاً بين النفي الذي هو مذهب الاعتزال وبين الاثبات الذي هو مذهب أهل التجسيم ، وناظر

على قوله هذا واحتج لمذهبه ، فمال إليه جماعة وعولوا على رأيه ، منهم : القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المكي ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، والشيخ أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن مهران الاسفرايني ، والشيخ أبو إسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، والشيخ أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي ، وأبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ، والامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، وغيرهم ممن يطول ذكره . ونصروا مذهبه وناظروا عليه وجادلوا فيه واستدلوا له في مصنفات لا تكاد تحصر ، فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعري في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة ، وانتقل منه إلى الشام فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر ، كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس الماراني على هذا المذهب قد نشآ عليه منذ كانا في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق .

وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدة ألفها له قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود النيسابوري ، وصار يحفظها صغار أولاده ، فلذلك عقدوا الخناصر وشدوا البنان على مذهب الأشعري ، وحملوا في أيام دولتهم كافة الناس على التزامه ، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك ، واتفق مع ذلك توجه أبي عبد الله محمد بن تومرت أحد رجالات المغرب إلى العراق ، وأخذ عن أبي حامد الغزالي مذهب الأشعري .

فلما عاد إلى بلاد المغرب ، وقام في المصامدة يفقههم ويعلمهم وضع لهم عقيدة لقفها عنه عامتهم ، ثم مات فخلفه بعد موته عبد المؤمن بن علي القيسي وتلقب بأمير المؤمنين ، وغلب على ممالك المغرب هو وأولاده من بعد مدة سنين ، وتسموا بالموحدين ، فلذلك صارت دولة الموحدين ببلاد المغرب تستبيح دماء من خالف عقيدة ابن تومرت ، إذ هو عندهم الامام المعلوم المهدي المعصوم فكم أراقوا بسبب ذلك من دماء خلائق لا يحصيها إلا الله خالقها سبحانه وتعالى كما هو معروف في كتب التاريخ .

فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعري وانتشاره في أمصار الاسلام بحيث نسي غيره من المذاهب وجهل ، حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الامام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه ، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف لا يرون تأويل ما ورد من الصفات إلى أن كان بعد السبعمائة من سني الهجرة اشتهر بدمشق وأعمالها تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية الحراني فتصدى للانتصار لمذهب السلف ، وبالغ في الرد على مذهب الأشاعرة وصدع بالنكير عليهم وعلى الرافضة وعلى الصوفية ، فافترق الناس فيه فريقان :

فريق يقتدى به ويعول على أقواله ويعمل برأيه ويرى أنه شيخ الإسلام وأجل حفاظ أهل الملة الاسلامية .

وفريق يبدعه ويضلله ويزري عليه بإثباته الصفات وينتقد عليه مسائل منها ما له فيه سلف ، ومنها ما زعموا أنه خرق فيه الاجماع .

ولم يكن له فيه سلف وكانت له ولهم خطوب كثيرة وحسابه وحسابهم على الله الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، وله إلى وقتنا هذا عدة أتباع بالشام وقليل بمصر .

هذا وبين الأشاعرة والماتريدية أتباع أبي منصور محمد بن محمود الماتريدي ، وهم طائفة الفقهاء الحنفية مقلدو الامام أبي حنيفة النعمان ابن ثابت ، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم الحضرمي ، ومحمد ابن الحسن الشيباني ، رضي الله عنهم ، من الخلاف في العقائد ما هو مشهور في موضعه ، وهو إذا تتبع يبلغ بضع عشرة مسألة كان بسببها في أول الأمر تباين وتنافر ، وقدح كل منهم في عقيدة الآخر ، إلا أن الأمر آل آخراً إلى الاغضاء ولله الحمد .

فهذا أعزك الله بيان ما كانت عليه عقائد الأمة من ابتداء الأمر إلى وقتنا هذا قد فصلت فيه ما أجمله أهل الأخبار وأجملت ما فصلوا فدونك طالب العلم تناول ما قد بذلت فيه جهدي ، وأطلت بسببه سهري في تصفح دواوين الاسلام وكتب الأخبار ، فقد وصل إليك صفوا ونلته عفواً بلا تكلف مشقة ولا بذل مجهود ولكن الله يمن على من يشاء من عباده .

ذكر ترجمة الاشعري وعقائده

هو أبو الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر اسحاق بن سالم بن اسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى ، واسمه عبد الله بن قيس الأشعري البصري . ولد سنة ست وستين ومائتين وقيل سنة سبعين ، وتوفي ببغداد سنة بضع وثلاثين وثلاثمائة ، وقيل سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، سمع زكريا الساجي وأبا خليفة الجمحي وسهل ابن نوح ومحمد بن يعقوب المقري ، وعبد الرحمن بن خلف الضبي المصري .

وروى عنهم في تفسيره كثيراً وتلمذ لزوج أمه أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، واقتدى برأيه في الاعتزال عدة سنين حتى صار من أئمة المعتزلة ، ثم رجع عن القول بخلق القرآن وغيره من آراء المعتزلة .

وصعد يوم الجمعة بجامع البصرة كرسياً ونادى بأعلى صوته (من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي ، أنا فلان بن فلان كنت أقول بخلق القرآن وأن الله لا يرى بالأبصار وأن أفعال الشر أنا أفعلها وأنا تائب مقلع معتقد الرد على المعتزلة مبين لفضائحهم ومعائبهم) .

وأخذ من حينئذ في الرد عليهم وسلك بعض طريق أبي محمد عبد الله ابن محمد بن سعيد بن كلاب القطان ، وبنى على قواعده وصنف خمسة وخمسين تصنيفاً ، منها كتاب « اللمع » و « كتاب الموجز » وكتاب « إيضاح البرهان » وكتاب « التبيين على أصول الدين » وكتاب « الشرح والتفصيل في الرد على أهل الافك والتضليل » وكتاب « الابانة » وكتاب « تفسير القرآن » يقال أنه في سبعين مجلداً .

وكانت غلته من ضيعة وقفها بلال بن أبي بردة على عقبة وكانت نفقته في السنة سبعة عشر درهماً ، وكانت فيه دعابة ومزح كثير .

وقال مسعود بن شيبة : في كتاب التعليم كان حنفي المذهب معتزلي الكلام ، لأنه كان ربيب أبي علي الجبائي وهو الذي رباه وعلمه الكلام .

وذكر الخطيب أنه كان يجلس أيام الجمعات في حلقة أبي إسحاق المروزي الفقيه في جامع المنصور .

وعن أبي بكر بن الصيرفي ، كان المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله تعالى الأشعري فحجزهم في أقماع السماسم .

وجملة عقيدته أن الله تعالى عالم بعلم قادر بقدرة حي بحياة مريد بإرادة متكلم بكلام سميع يسمع بصير يبصر ، وأن صفاته أزلية قائمة بذاته تعالى ، لا يقال هي هو ولا هي غيره ولا لا هي هو ولا غيره .

وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصح وجوده وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص ، وكلامه واحد هو أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد .

وهذه الوجوه راجعة إلى اعتبارات في كلامه لا إلى نفس الكلام والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء دلالات على الكلام الأزلي ، فالمدلول وهو القرآن المقروء قديم أزلي والدلالة وهي العبارات وهي القراءة مخلوقة محدثة .

قال : وفرق بين القراءة والمقروء والتلاوة والمتلو ، كما فرق بين الذكر والمذكور .

قال : والكلام معنى قائم بالنفس والعبارة دالة على ما في النفس ، وإنما تسمى العبارة كلاماً مجازاً .

قال : وأراد الله تعالى جميع الكائنات : خيرها ، وشرها ، ونفعها ، وضرها ، ومال في كلامه إلى جواز تكليف ما لا يطاق ، لقوله أن الاستطاعة مع الفعل وهو مكلف بالفعل قبله ، وهو غير مستطيع قبله على مذهبه .

قال : وجميع أفعال العباد مخلوقة مبتدعة من الله تعالى مكتسبة للعبد ، والكسب عبارة عن الفعل القائم بمحل قدرة العبد .

قال : والخالق هو الله تعالى حقيقة لا يشاركه في الخلق غيره فأخص وصفه هو القدرة والاختراع ، وهذا تفسير اسمه الباري .

قال : وكل موجود يصح أن يرى والله تعالى موجود ، فيصح أن يرى وقد صح السمع بأن المؤمنين يرونه في الدار الآخرة في الكتاب والسنة ، ولا يجوز أن يرى في مكان ولا صورة مقابلة واتصال شعاع فإن ذلك كله محال وماهية الرؤية له فيها رأيان :

أحدهما أنه علم مخصوص يتعلق بالوجود دون العدم .

والثاني أنه إدراك وراء العلم وأثبت السمع والبصر صفتين أزليتين هما إدراكان وراء العلم وأثبت اليدين ، والوجه صفات جزئية ورد السمع بها فيجب الاعتراف به .

وخالف المعتزلة في الوعد والوعيد والسمع والعقل من كل وجه .

وقال : الانسان هو التصديق بالقلب والقول باللسان والعمل بالأركان فرع الإيمان ، فمن صدق بالقلب أي أقر بوحدانية الله تعالى ، واعترف بالرسل تصديقاً لهم فيما جاؤا به فهو مؤمن ، وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة فحكمه إلى الله إما أن يغفر له برحمته أو يشفع له رسول الله ﷺ . وإما أن يعذبه بعدله ثم يدخله الجنة برحمته ولا يخلد في النار مؤمن .

قال : ولا أقول إنه يجب على الله سبحانه قبول توبته بحكم العقل ، لأنه هو الموجب ، لا يجب عليه شيء أصلاً ، بل قد ورد السمع بقبول توبة التائبين ، وإجابة دعوة المضطرين ، وهو المالك لخالقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، فلو أدخل الخلائق بأجمعهم النار لم يكن جوراً ولو أدخلهم الجنة لم يكن حيفاً ، ولا يتصور منه ظلم ولا ينسب إليه جور لأنه المالك المطلق ، والواجبات كلها سمعية فلا يوجب العقل شيئاً البتة ، ولا يقتضي تحسيناً ولا تقبيحاً .

فمعرفة الله تعالى ، وشكر المنعم ، وإثابة الطائع ، وعقاب العاصي ، كل ذلك بحسب السمع دون العقل ، ولا يجب على الله شيء لا صلاح ، ولا أصلح ، ولا لطف ، بل الثواب والصلاح واللطف والنعم كلها تفضل من الله تعالى ، ولا يرجع إليه تعالى نفع ولا ضر فلا ينتفع بشكر شاكر ولا يتضرر بكفر كافر ، بل يتعالى ويتقدس عن ذلك وبعث الرسل جائز لا واجب ولا مستحيل .

فإذا بعث الله تعالى الرسول وأيده بالمعجزة الخارقة للعادة وتحدى ودعا الناس ، وجب الاصغاء اليه والاستماع منه والامتثال لأوامره والانتهاء عن نواهيه .

وكرامات الأولياء حق والإيمان بما جاء في القرآن والسنة من الأخبار عن الأمور الغائبة عنا مثل اللوح والقلم والعرش والكرسي والجنة والنار حق وصدق ، وكذلك الأخبار عن الأمور التي ستقع في الآخرة مثل سؤال القبر والثواب والعقاب فيه والحشر والمعاد والميزان والصراط وانقسام فريق في الجنة ، وفريق في السعير . كل ذلك حق وصدق يجب الإيمان والاعتراف به .

والامامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين على واحد معين ، والأئمة مترتبون في الفضل ترتبهم في الامامة ، قال : ولا أقول في عايشة ، وطلحة ، والزبير رضي الله عنهم ، إلا أنهم رجعوا عن الخطأ ، وأقول أن طلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة ، وأقول في معاوية ، وعمرو بن العاص ، أنهما بغيا على الامام الحق علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقاتلهم مقاتلة أهل البغي ، وأقول أن أهل النهروان الشراة هم المارقون عن الدين ، وأن علياً رضي الله عنه كان على الحق في جميع أحواله والحق معه حيث دار .

فهذه جملة من أصول عقيدته التي عليها الآن جماهير أهل الأمصار الاسلامية والتي من جهر بخلافها أريق دمه والأشاعرة يسمون الصفاتية لإثباتهم صفات الله تعالى القديمة ثم افترقوا في الألفاظ الواردة في الكتاب

والسنة كالاستواء والنزول والاصبع واليد والقدم والصورة والجنب والمجيء على فرقتين فرقة تؤول جميع ذلك على وجوه محتملة اللفظ، وفرقة لم يتعرضوا للتأويل ولا صاروا إلى التشبيه، ويقال لهؤلاء الأشعرية الأسرية.

فصار للمسلمين في ذلك خمسة أقوال، أحدها: اعتقاد ما يفهم مثله من اللغة، وثانيها: السكوت عنها مطلقاً، وثالثها: السكوت عنها بعد نفي إرادة الظاهر، ورابعها: حملها على المجاز، وخامسها: حملها على الاشتراك.

ولكل فريق أدلة وحجاج تضمنتها كتب أصول الدين ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ﴿ اللهُ يحكُمُ بينَهُم يومَ القيامةِ فيما كانوا فيه يَختَلِفونَ ﴾[1] قف.

اعلم أن الله سبحانه طلب من الخلق معرفته بقوله تعالى: ﴿ ومَا خلقْتُ الجنَّ والإنسَ إلاَّ ليَعْبُدون ﴾[2] قال ابن عباس وغيره يعرفون فخلق تعالى الخلق وتعرف إليهم بالسنة الشرائع المنزلة فعرفه من عرفه سبحانه منهم على ما عرفهم فيما تعرف به اليهم. وقد كان الناس قبل إنزال الشرائع ببعثة الرسل عليهم السلام علمهم بالله تعالى، إنما هو بطريق التنزيه له عن سمات الحدوث وعن التركيب وعن الافتقار، ويصفونه سبحانه بالاقتدار المطلق وهذا التنزيه هو المشهور عقلاً ولا يتعداه عقل أصلاً.

فلما أنزل الله شريعته على رسوله محمد ﷺ وأكمل دينه كان سبيل العارف بالله أن يجمع في معرفته بالله بين معرفتين: أحدهما المعرفة التي تقتضيها الأدلة العقلية، والأخرى المعرفة التي جاءت بها الأخبارات الإلهية، وأن يرد علم ذلك إلى الله تعالى ويؤمن به وبكل ما جاءت به الشريعة على الوجه الذي أراده الله تعالى من غير تأويل بفكره ولا تحكم

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٣.
(٢) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

فيه برأيه ، وذلك أن الشرائع إنما أنزلها الله تعالى لعدم استقلال العقول البشرية بإدراك حقائق الأشياء على ما هي عليه في علم الله ، وأنى لها ذلك وقد تقيدت بما عندها من إطلاق ما هنالك . فإن وهبها علماً بمراده من الأوضاع الشرعية ومنحها الاطلاع على حكمه في ذلك من فضله تعالى ، فلا يضيف العارف هذه المنة إلى فكره فإن تنزيهه لربه تعالى بفكره يجب أن يكون مطابقاً لما أنزله سبحانه على لسان رسوله ﷺ من الكتاب والسنة ، وإلا فهو تعالى منزه عن تنزيه عقول البشر بأفكارها ، فإنها مقيدة بأوطارها فتنزيهها كذلك مقيد بحسبها وبموجب أحكامها وآثارها إلا إذا خلت عن الهوى ، فإنها حينئذ يكشف الله لها الغطاء عن بصائرها ويهديها إلى الحق فتنزه الله تعالى عن التنزيهات العرفية بالأفكار العادية .

وقد أجمع المسلمون قاطبة على جواز رواية الأحاديث الواردة في الصفات ونقلها وتبليغها من غير خلاف بينهم في ذلك .

ثم أجمع أهل الحق منهم على أن هذه الأحاديث مصروفة عن احتمال مشابهة الخلق لقول الله تعالى : ﴿ ليسَ كمثلِه شيءٌ وهُوَ السَّميعُ البَصيرُ ﴾[1] ولقول الله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لمْ يَلِدْ ولم يولَدْ * ولَمْ يَكُن لَهُ كُفُواً أحدْ ﴾[2] وهذه السورة يقال لها سورة الاخلاص . وقد عظم رسول الله ﷺ شأنها ورغب أمته في تلاوتها حتى جعلها تعدل ثلث القرآن من أجل أنها شاهدة بتنزيه الله تعالى وعدم الشبه والمثل له سبحانه ، وسميت سورة الاخلاص لاشتمالها على إخلاص التوحيد لله عن أن يشوبه ميل إلى تشبيهه بالخلق .

وأما الكاف التي في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ فإنها زائدة وقد تقرر أن الكاف والمثل في كلام العرب أتيا للتشبيه فجمعهما الله تعالى ثم نفى بهما عنه ذلك ، فإذا ثبت إجماع المسلمين على جواز رواية هذه الأحاديث ونقلها مع إجماعهم على أنها مصروفة عن التشبيه

---

(١) سورة الشورى ، الآية : ١١ .
(٢) سورة الاخلاص .

لم يبق في تعظيم الله تعالى بذكرها إلا نفي التعطيل لكون أعداء المرسلين سموا ربهم سبحانه أسماء نفوا فيها صفاته العليا .

فقال قوم من الكفار هو طبيعة ، وقال آخرون منهم هو علة إلى غير ذلك من إلحادهم في أسمائه سبحانه ، فقال رسول الله ﷺ هذه الأحاديث المشتملة على ذكر صفات الله العليا ونقلها عنه أصحابه البررة ، ثم نقلها عنهم أئمة المسلمين حتى انتهت إلينا وكل منهم يرويها بصفتها من غير تأويل لشيء منها مع علمنا أنهم كانوا يعتقدون أن الله سبحانه وتعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .

فهمنا من ذلك أن الله تعالى أراد بما نطق به رسوله ﷺ ، من هذه الأحاديث وتناولها عنه الصحابة رضي الله عنهم وبلغوها لأمته أن يغص بها في حلوق الكافرين ، وأن يكون ذكرها نكأ في قلب كل ضال معطل مبتدع يقفو أثر المبتدعة من أهل الطبائع وعباد العلل ، فلذلك وصف الله تعالى نفسه الكريمة بها في كتابه ووصفه رسول الله ﷺ أيضاً بما صح عنه وثبت . فدل على أن المؤمن إذا اعتقد أن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ وأنه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، كان ذكره لهذه الأحاديث تمكين الإثبات وشجا في حلوق المعطلة .

وقد قال الشافعي رحمه الله : الإثبات أمكن نقله الخطابي ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم أنهم أولوا هذه الأحاديث والذي يمنع من تأويلها إجلال الله تعالى عن أن تضرب له الأمثال وأنه إذا نزل القرآن بصفة من صفات الله تعالى كقوله سبحانه ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[1] فإن نفس تلاوة هذا يفهم منه السامع المعنى المراد به ، وكذا قوله تعالى ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ عند حكايته تعالى عن اليهود ، ونسبتهم إياه إلى البخل.

فقال تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾[2] فإن نفس تلاوة هذا مبينة للمعنى المقصود .

---

(١) سورة الفتح ، الآية : ١٠ .
(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .

وأيضاً فإن تأويل هذه الأحاديث يحتاج إلى أن يضرب الله تعالى فيها المثل نحو قولهم في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [1] الاستواء الاستيلاء كقولك : استوى الأمير على البلد وأنشدوا : (قد استوى بشر على العراق) فلزمهم تشبيه الباري تعالى ببشر وأهل الاثبات نزهوا جلال الله عن أن يشبهوه بالأجسام حقيقة ولا مجازاً وعلموا مع ذلك أن هذا النطق يشتمل على كلمات متداولة بين الخالق وخلقه ، وتحرجوا أن يقولوا مشتركة ، لأن الله تعالى لا شريك له ، ولذلك لم يتأول السلف شيئاً من أحاديث الصفات ، مع علمنا قطعاً أنها عندهم مصروفة عما يسبق إليه ظنون الجهال من مشابهتها لصفات المخلوقين ، وتأمل تجد الله تعالى لما ذكر المخلوقات المتولدة من الذكر والأنثى في قوله سبحانه ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذرؤكم فيه ﴾ [2] علم سبحانه ما يخطر بقلوب الخلق فقال عز من قائل ﴿ ليس كمثله شيءٌ وهُوَ السَّميعُ البصيرُ ﴾ قف .

واعلم أن السبب في خروج أكثر الطوائف عن ديانة الاسلام ، أن الفرس كانت من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم وجلالة الخطر في أنفسها ، بحيث أنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأسياد ، وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم ، فلما امتهنوا بزوا الدولة عنهم على أيدي العرب ، وكانت العرب عند الفرس أقل الأمم خطراً تعاظمهم الأمر ، وتضاعفت لديهم المصيبة ، وراموا كيد الاسلام بالمحاربة في أوقات شتى .

وفي كل ذلك يظهر الله تعالى الحق وكان من قائميهم شنفاد واشينس والمقفع وبابك وغيرهم .

وقبل هؤلاء رام ذلك عمار الملقب خداشا وأبو مسلم السروح ، فرأوا أن كيده على الحيلة أنجع فأظهر قوم منهم الاسلام ، واستمالوا

---

(١) سورة طه ، الآية : ٥ .

(٢) سورة الشورى ، الآية : ١١ .

أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله ﷺ ، واستبشاع ظلم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

ثم سلكوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن طريق الهدى فقوم أدخلوهم إلى القول بأن رجلاً ينتظر يدعى المهدي عنده حقيقة الدين ، إذ لا يجوز أن يؤخذ الدين عن كفار إذ نسبوا أصحاب رسول الله ﷺ إلى الكفر ، وقوم خرجوا إلى القول بادعاء النبوة لقوم سموهم به ، وقوم سلكوا بهم إلى القول بالحلول وسقوط الشرائع وآخرون تلاعبوا بهم فأوجبوا عليهم خمسين صلاة في كل يوم وليلة ، وآخرون قالوا بل هي سبع عشرة صلاة في كل صلاة خمس عشرة ركعة وهو قول عبدالله ابن عمرو بن الحارث الكندي ، قبل أن يصير خارجياً صفرياً .

وقد أظهر عبد الله بن سبأ الحميري اليهودي الاسلام ليكيد أهله فكان هو أصل إثارة الناس على عثمان بن عفان رضي الله عنه وأحرق علي رضي الله عنه منهم طوائف أعلنوا بإلهيته .

ومن هذه الأصول حدثت الاسماعيلية والقرامطة .

والحق الذي لا ريب فيه أن دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه ، وجوهر لا سر تحته، وهو كله لازم كل أحد لا مسامحة فيه ، ولم يكتم رسول الله ﷺ شيئاً من الشريعة ولا كلمة واحدة ، ولا اختص به زوجة ولا ولد عم ولا كتمه عن الأحمر والأسود ورعاة الغنم ، ولا كان عنده ﷺ سر ولا رمز ولا باطن غير ما دعا الناس كلهم إليه ، ولو كتم شيئاً لما بلغ كما أمر ومن قال هذا فهو كافر بإجماع الأمة .

وأصل كل بدعة في الدين البعد عن كلام السلف والانحراف عن اعتقاد الصدر الأول ، حتى بالغ القدري في القدر فجعل العبد خالقاً لأفعاله .

وبالغ الجبري في مقابلته فسلب عنه الفعل والاختيار .

وبالغ المعطل في التنزيه فسلب عن الله تعالى صفات الجلال ونعوت الكمال .

وبالغ المشبه في مقابلته فجعله كواحد من البشر .

وبالغ المرجئ في سلب العقاب .

وبالغ المعتزلي في التخليد في العذاب .

وبالغ الناصبي في دفع علي رضي الله عنه عن الإمامة .

وبالغت الغلاة حتى جعلوه إلهاً .

وبالغ السني في تقديم أبي بكر رضي الله عنه ،

وبالغ الرافضي في تأخيره حتى كفره وميدان الظن واسع وحكم الوهم غالب فتعارضت الظنون وكثرت الأوهام . وبلغ كل فريق في الشر والعناد والبغي والفساد إلى أقصى غاية وأبعد نهاية ، وتباغضوا وتلاعنوا واستحلوا الأموال واستباحوا الدماء وانتصروا بالدول واستعانوا بالملوك ، فلو كان أحدهم إذاً بالغ في أمر نازع الآخر في القرب منه ، فإن الظن لا يبعد عن الظن كثيراً ، ولا ينتهي في المنازعة ، إلى الطرف الآخر من طريق التقابل ، لكنهم أبوا إلا ما قدمنا ذكره من التدابر والتقاطع ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾[1] انتهى كلام المقريزي في الخطط .

---

(١) سورة هود ، الآيتان : ١١٨ - ١١٩ .

ذكر تقسيم أهل العالم جملة مرسلة

قال أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في « الملل والنحل » : من الناس من قسم أهل العالم بحسب الأقاليم السبعة ، وأعطى أهل كل إقليم حظه من اختلاف الطبائع والأنفس التي تدل عليها الألوان والألسن .

ومنهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة التي هي : الشرق والغرب والجنوب والشمال ، ووفر على كل قطر حقّه من اختلاف الطبائع وتباين الشرائع ، ومنهم من قسمهم بحسب الأمم فقال : كبار الأمم أربعة : العرب والعجم والروم والهند ، ثم زاوج بين أمة وأمة فذكر أن العرب والهند يتقاربان على مذهب واحد وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات والحقائق ، واستعمال الأمور الروحانية . والروم والعجم يتقاربان على مذهب واحد أكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء والحكم بأحكام الكيفيات والكميات واستعمال الأمور الجسمانية ، ومنهم من قسمهم بحسب الآراء والمذاهب وذلك غرضنا في هذا التأليف . وهم منقسمون بالقسمة الصحيحة الأولى إلى أهل الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل .

فأرباب الديانات مطلقاً مثل : المجوس واليهود والنصارى والمسلمين . وأهل الأهواء والآراء مثل : الفلاسفة الدهرية والصابئة وعبدة الكواكب والأوثان والبراهمة .

ويفترق كل منهم فرقاً فأهل الأهواء ليست تنضبط مقالاتهم في عدد معلوم ، وأهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها ، فافترقت المجوس على سبعين فرقة ، واليهود على إحدى وسبعين

فرقة ، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة ، والناجية أبداً من الفرق واحدة ، إذ الحق من القضيتين المتقابلتين في واحدة .

ولا يجوز أن تكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على شرائع التقابل إلا وأن تقتسما الصدق والكذب ، فيكون الحق في إحداهما دون الأخرى ، ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادين في أصول المعقولات بأنهما محقان صادقان وإذا كان الحق في كل مسألة عقلية واحدة فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة ، وإنما عرفنا هذا بالسمع وعنه أخبر التنزيل في قوله عز وجل : ﴿ ومِمَّنْ خلَقْنا أمّةٌ يهْدُونَ بالحَقِّ وبهِ يَعْدِلونَ ﴾[1] وأخبر النبي ﷺ : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، الناجية منها واحدة والباقون هلكى » قيل : ومن الناجية ؟ قال « أهل السنة والجماعة » . قيل : وما السنة والجماعة ؟ قال : « ما أنا عليه اليوم وأصحابي » وقال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة » وقال ﷺ : « لا تجتمع أمتي على الضلالة » .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٨١ .

ذكر طريق تعديد الفرق الاسلامية

قد قدمنا الكلام على ذلك ، ونذكر هنا ما ذكره صاحب الملل على الجملة .

إعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الاسلامية لا على قانون مستند إلى نص ، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود ، فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما في مسئلة ما عد صاحب مقالة ، فتكاد تخرج المقالات عن الحصر والعد ويكون من انفرد بمسئلة في أحكام الجواهر مثلاً معدوداً في عداد أصحاب المقالات ، فلا بد إذاً من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافاً يعتبر مقالة أو بعد صاحب مقالة . وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق وعلى الوجه الذي وجد لا قانون مستقر واصل مستمر ، فاجتهدت على ما تيسر من التقدير وتقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد هي الأصول الكبار .

القاعدة الأولى : الصفات والتوحيد فيها ، وهي تشتمل على مسائل الصفات الأزلية إثباتاً عند جماعة ونفياً عند جماعة ، وبيان صفات الذات وصفات الفعل وما يجب لله تعالى أو ما يجوز عليه وما يستحيل وفيها الخلاف بين الأشعرية والكرامية والمجسمة والمعتزلة .

القاعدة الثانية : القدر والعدل وهي تشتمل على مسائل القضاء والقدر والجبر والكسر وإرادة الخير والشر والمقدور والمعلوم إثباتاً عند جماعة

ونفياً عند جماعة وفيها الخلاف بين القدرية والنجارية والجبرية والأشعرية .

القاعدة الثالثة : الوعد والوعيد والأسماء والأحكام وهي تشتمل على مسائل الإيمان والتوبة والوعيد والارجاء والتكفير والتضليل إثباتاً على وجه عند جماعة ونفياً عند جماعة وفيها الخلاف بين المرجئة والوعيدية والمعتزلة والأشعرية والكرامية .

القاعدة الرابعة : السمع والعقل والرسالة والامامة وهي تشتمل على مسائل التحسين والتقبيح والصلاح والأصلح واللطف والعصمة في النبوة وشرائط الامامة نصاً عند جماعة وإجماعاً عند جماعة وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنص ، وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالاجماع والخلاف فيها بين الشيعة والخوارج والمعتزلة والكرامية والأشعرية . فإذا وجدنا انفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد عددنا مقالته مذهباً وجماعته فرقة . وإن وجدنا واحداً انفرد بمسئلة فلا نجعل مقالته مذهباً وجماعته فرقة ، بل نجعله مندرجاً تحت واحد ممن وافق سواها مقالة ورددنا باقي مقالته إلى الفروع التي لا تعد مذهباً مفرداً فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية ، وإذا تعينت المسائل التي هي قواعد الخلاف تبينت أقسام الفرق وانحصرت كبارها في أربع ، بعد أن تداخل بعضها في بعض . قف . كبار الفرق الاسلامية أربع : القدرية الصفاتية الشيعة الخوارج ، ثم يتركب بعضها مع بعض ويتشعب عن كل فرقة أصناف فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة ، ولأصحاب المقالات طريقان في الترتيب ، أحدهما أنهما وضعوا المسائل أصولاً ثم أوردوا في كل مسئلة مذهب طائفة طائفة وفرقة فرقة ، والثاني أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولاً ، ثم أوردوا مذاهبهم في مسئلة مسئلة والطريقة الأخيرة أضبط للأقسام وأليق بأبواب الحساب .

ذكر اول شبهة وقعت في الخليقة ومن مصدرها في الأول ومن مظهرها في الأخر

إعلم أن أول شبهة وقعت في الخليقة شبهة إبليس لعنه الله . ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص واختياره الهوى في معارضة الأمر واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام ، وهي الطين .

وانشعبت من هذه الشبهة سبع شبهات وسارت في الخليقة وسرت في أذهان الناس حتى صارت مذاهب بدعة و ضلال وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة لوقاً ومارقوس ويوحنا ومتى ، ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرة بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود والامتناع منه .

قال كما نقل عنه : إني سلمت أن الباري تعالى إلهي وإله الخلق عالم قادر ولا يسأل عن قدرته ومشيئته ، فإنه مهما أراد شيئاً قال له كن فيكون ، وهو حكيم إلا أنه يتوجه على مساق حكمته أسئلة . قالت الملائكة : ما هي وكم هي ؟ قال : لعنه الله سبعة .

الأول : منها أنه علم قبل خلقي أي شيء يصدر عني ويحصل مني فلم خلقني أولاً وما الحكمة في خلقه إياي ؟

والثاني : إذ خلقني على مقتضى إرادته ومشيئته فلم كلفني بمعرفته وطاعته وما الحكمة في التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ولا يتضرر بمعصية .

والثالث: إذ خلقني وكلفني فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت

وأطعت فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له وما الحكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي .

والرابع : إذ خلقني وكلفني على الاطلاق وكلفني بهذا التكليف على الخصوص فإذا لم أسجد فلم لعنني وأخرجني من الجنة وما الحكمة في ذلك بعد إن لم أرتكب قبيحاً إلا قولي لا أسجد إلا لك .

والخامس : إذ خلقني وكلفني مطلقاً وخصوصاً فلم أطع لعنّي ، وطردني فلم طرقني إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً وغررته بوسوستي فأكل من الشجرة المنهى عنها وخرجه من الجنة معي وما الحكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة استراح مني وبقي خالداً فيها .

والسادس : إذ خلقني وكلفني عموماً وخصوصاً واعنني ثم طرقني إلى الجنة وكانت الخصومة بيني وبين آدم فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني وتؤثر فيهم وسوستي ولا يؤثر في حولهم وقوتهم وقدرتهم واستطاعتهم ، وما الحكمة في ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يحتالهم عنها فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين كان أحرى بهم وأليق بالحكمة .

والسابع : سلمنا هذا كله خلقني وكلفني مطلقاً ومقيداً وإذا لم أطع لعنني وطردني . وإذا أردت دخول الجنة مكنني وطرقني ، وإذا عملت عملي أخرجني ثم سلطني على بني آدم ، فلم إذاً استمهلته أمهلني فقلت : أنظرني إلى يوم يبعثون ، قال : إنّك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم .

وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح آدم والخلق مني . وما بقي شر ما في العالم . أليس بقاء العالم على نظام الخير خيراً من امتزاجه بالشر ؟ قال : فهذه حجتي على ما ادعيته في كل مسألة .

قال شارح الانجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة قولوا له إنك في تسليمك الأولى أني إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو

صدقت إني إله العالمين ما احتكمت على بلم ، فأنا الله الذي لا إله إلا أنا لا أسأل عما أفعل والخلق مسؤولون هذا الذي ذكرته مذكور في التوراة ومسطور في الانجيل على الوجه الذي ذكرته ، قف .

وكنت برهة من الزمان أتفكر وأقول أن من المعلوم الذي لا مراء فيه أن كل شبهة وقعت لبني آدم فإنما وقعت من أضلال الشيطان الرجيم ووساوسه ونشأت من شبهاته ، وإذا كانت الشبهات محصورة في سبع عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع ، ولا يجوز أن يعدد شبهات فرق الزيغ والكفر هذه الشبهات ، وإن اختلفت العبارات وتباينت الطرق فإنها النسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور ويرجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق ، وإلى الجنوح إلى الهوى في مقابلة النص .

ومن جادل : نوحاً ، وهوداً ، وصالحاً ، وإبراهيم ، ولوطاً ، وشعيباً ، وموسى ، وعيسى ، ومحمداً صلوات الله عليهم أجمعين كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته ، وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم وجحد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم ، إذ لا فرق بين قولهم (أبشر يهدوننا) وبين قوله (أأسجد لمن خلقت طيناً) وعن هذا صار مفصل الخلاف ومحز الافتراق ما هو في قوله تعالى : ﴿ وما مَنَعَ النّاسُ أن يُؤمِنوا إذْ جاءَهُمُ الهُدى إلاَّ أنْ قالوا أبَعَثَ اللهُ بشراً رَسولاً ﴾(١) فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى كما قال في الأول : ﴿ ما مَنَعَكَ ألاَّ تَسجُدَ إذْ أمرْتُكَ قالَ أنا خيرٌ مِنْهُ ﴾(٢) وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم (أنا خير من هذا الذي هو مهين) وكذلك لو تعقبنا أحوال المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين .

كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل .

فاللعين الأول لما أن حكم بعقل على من لا يحتكم عليه العقل لزمه أن يجري حكم الخالق في الخلق ، أو حكم الخلق في الخالق ، والأول

---

(١) سورة الاسراء ، الآية : ٩٤ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٢ .

غلو والثاني تقصير . فثار من الشبهة الأولى مذهب الحلولية والتناسخية والمشبهة والغلاة من الروافض حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بصفات الجلال .

وثار من الشبهة الثانية مذاهب القدرية والجبرية والمجسمة حيث قصروا في وصفه تعالى بصفات المخلوقين . فالمعتزلة مشبهة الأفعال والمشبهة حلولية الصفات ، وكل واحد منهم أعور بأي عينيه شاء ، من قال إنما يحسن منه ما يحسن منا ويقبح منه ما يقبح منا فقد شبه الخالق بالخلق .

ومن قال يوصف الباري تعالى بما يوصف به الخلق أو يوصف الخلق بما يوصف به الباري تعالى عز اسمه فقد اعتزل عن الحق وسنخ القدرية طلب العلة في كل شيء ، وذاك من سنخ اللعين الأول إذ طلب العلة في الخلق أولاً والحكمة في التكليف ثانياً والفائدة في تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً ، وعنه نشأ مذهب الخوارج إذ لا فرق بين قولهم لا حكم إلا لله ولا حكم للرجال ، وبين قوله لا أسجد إلا لك أأسجد لبشر خلقته من صلصال وبالجملة ، كلا طرفي قصد الأمور ذميم .

فالمعتزلة غلوا في التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفي الصفات والمشبهة قصروا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام والروافض غلوا في النبوة والامامة ، حتى وصلوا إلى الحلول ، والخوارج قصروا حيث نفوا تحكيم الرجال . وأنت ترى أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين وذلك في الأول مصدرها وفي الآخر مظهرها وإليه أشار التنزيل في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾(1) .

وشبه النبي ﷺ كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، فقال : « القدرية مجوس هذه الأمة » وقال : « المشبهة يهود هذه الأمة والرافضة نصاراها » وقال ﷺ جملة : « لتسلكن سبل الأمم قبلكم حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه».

(1) سورة البقرة ، الآية : ١٦٨ .

ذكر أول شبهة وقعت في الملة الاسلامية وكيف انشعابها ومن مصدرها ومن مظهرها

كما قررنا أن الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أول الزمان. كذلك يمكن أن يقرر في زمان كل نبي ودور صاحب كل ملة وشريعة أن شبهات أمته في آخر زمانه ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار والمنافقين وأكثرها من المنافقين، وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمادي الزمان فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي ﷺ إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه، ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه اعتبر حديث ذي الخويصرة التميمي إذ قال: أعدل يا محمد فإنك لم تعدل. حتى قال ﷺ: «إن لم أعدل فمن يعدل». فعاود اللعن.

وقال: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى. وذلك خروج صحيح على النبي ﷺ ولو صار من اعترض على الامام الحق خارجياً فمن اعترض على الرسول الحق أولى أن يصير خارجياً أو ليس ذلك قولاً بتحسين العقل وتقبيحه وحكماً بالهوى في مقابلة النص واستكباراً على الأمر بقياس العقل حتى قال عليه السلام « سيخرج من ضئضئ هذا الرجل قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » الخبر بتمامه واعتبر حال طائفة من المنافقين يوم أحد إذ قالوا: هل لنا من الأمر من شيء؟

وقولهم : لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا .

وقولهم : لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا .

فهل ذلك إلا تصريح بالقدر وقول طائفة من المشركين : لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء .

وقول طائفة : أنطعم من لو يشاء الله أطعمه ؟ تصريح بالجبر واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا في ذات الله تفكراً في جلاله وتصرفاً في أفعاله حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى ﴿ ويُرْسِلُ الصَّواعِقَ فيُصِيبُ بها مَن يَشاءُ وَهُمْ يُجادِلُونَ في اللهِ وهُو شديدُ المِحال ﴾[1] فهذا ما كان في زمانه عليه السلام وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه والمنافقون يخادعون فيظهرون الاسلام ويبطنون النفاق ، وإنما يظهر نفاقهم في كل وقت بالاعتراض على حركاته وسكناته فصارت الاعتراضات كالبذور وظهر منها الشبهات كالزروع . وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه وبعد وفاته بين الصحابة رضي الله عنهم فهي اختلافات اجتهادية كما قيل كان غرضهم فيها إقامة مراسم الشرع وإدامة مناهج الدين .

فأول تنازع في مرضه فيما رواه محمد بن اسماعيل النجاري بإسناده عن عبد الله بن عباس قال : لما اشتد بالنبي ﷺ مرضه الذي مات فيه قال : أئتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعدي . فقال عمر أن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع حسبنا كتاب الله وكثر اللغط فقال النبي ﷺ « قوموا عني لا ينبغي عندي التنازع » قال ابن عباس : الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله ﷺ .

الخلاف الثاني في مرضه أنه قال : جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه . فقال قوم : يجب علينا امتثال أمره . وأسامة قد برز من المدينة . وقال قوم : قد اشتد مرض النبي ﷺ فلا تسع قلوبنا لمفارقته والحالة هذه فنصبر حتى نبصر إيش يكون من أمره . وإنما أوردت هذين التنازعين لأن المخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة في أمر الدين ،

---

(١) سورة الرعد ، الآية : ١٣ .

وهو كذلك وإن كان الغرض كله إقامة مراسم الشرع في حال تزلزل القلوب وتسكين نائرة الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور.

الخلاف الثالث في موته ﷺ. قال عمر بن الخطاب: من قال أن محمداً مات قتلته بسيفي هذا وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى بن مريم عليه السلام. وقال أبو بكر بن قحافة: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد إله محمد فإنه حي لا يموت. وقرأ هذه الآية ﴿ وَما مُحمدٌ إلاَّ رَسولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبلِهِ الرُّسُلُ أفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلى أعْقابِكُمْ ﴾[1] فرجع القوم إلى قوله. وقال عمر كأني: ما سمعت هذه الآية حتى قرأها أبو بكر.

الخلاف الرابع: في موضع دفنه ﷺ. أراد أهل مكة من المهاجرين رده إلى مكة لأنها مسقط رأسه، ومأنس نفسه، وموطئ قدمه، وموطن أهله، وموقع رحله، وأراد أهل المدينة من الأنصار دفنه بالمدينة لأنها دار هجرته ومدار نصرته. وأرادت جماعة نقله إلى بيت المقدس لأنه موضع دفن الأنبياء ومنه معراجه إلى السماء، ثم اتفقوا على دفنه بالمدينة لما روي عنه عليه السلام: « الأنبياء يدفنون حيث يموتون ».

الخلاف الخامس في الإمامة: وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الامامة، إذ ما سل سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الامامة في كل زمان.

وقد سهل الله تعالى ذلك في الصدر الأول فاختلف المهاجرون والأنصار فيها وقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير. واتفقوا على رئيسهم سعد ابن عبادة الأنصاري فاستدركه أبو بكر وعمر في الحال بأن حضرا سقيفة بني ساعدة، وقال عمر: كنت أزور في نفسي كلاماً في الطريق فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم، فقال أبو بكر: مه يا عمر فحمدالله وأثنى عليه وذكر ما كنت أقدره في نفسي كأنه يخبر عن غيب فقبل ان يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدي اليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

النائرة ، إلا أن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه فأيما رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنهما تغرة أن يقتلا وإنما سكنت الأنصار عن دعواهم لرواية أبي بكر عن النبي ﷺ ، الأئمة من قريش .

وهذه البيعة هي التي جرت في السقيفة ثم لما عاد إلى المسجد انثال الناس عليه وبايعوه عن رغبة ، سوى جماعة من بني هاشم وأبي سفيان من بني أمية وأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه كان مشغولاً بما أمره النبي من تجهيزه ودفنه وملازمة قبره من غير منازعة ولا مدافعة .

الخلاف السادس في أمر فدك والتوارث عن النبي ﷺ ودعوى فاطمه عليها السلام وراثة تارة وتمليكاً أخرى حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبي ﷺ نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة .

الخلاف السابع : في قتال مانعي الزكاة فقال قوم : لا نقاتلهم قتال الكفرة . وقال قوم : بل نقاتلهم . حتى قال أبو بكر : لو منعوني عقالاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه . ومضى بنفسه إلى قتالهم ووافقه الصحابة بأسرهم ، وقد أدى اجتهاد عمر في أيام خلافته إلى رد السبايا والأموال اليهم وإطلاق المحبوسين منهم .

الخلاف الثامن : في تنصيص أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة . فمن الناس من قال : قد وليت علينا فظاً غليظاً وارتفع الخلاف بقول أبي بكر لو سألني ربي يوم القيامة لقلت وليت عليهم خير أهلهم ، وقد وقع في زمانهم اختلافات كثيرة في مسائل ميراث الجد والأخوة والكلالة ، وفي عقل الأصابع وديات الأسنان وحدود بعض الجرائم التي لم يرد فيها نص وإنما أهم أمورهم الاشتغال بقتال الروم وغزو العجم وفتح الله تعالى الفتوح على المسلمين ، وكثرت السبايا والغنائم ، وكانوا كلهم يصدرون عن رأي عمر وانتشرت الدعوة وظهرت الكلمة ودانت العرب ولانت العجم .

الخلاف التاسع : في أمر الشورى واختلاف الآراء فيها حتى اتفقوا كلهم على بيعة عثمان رضي الله عنه ، وانتظم الملك واستقرت الدعوة في زمانه ، وكثرت الفتوح وامتلأ بيت المال وعاشر الخلق على أحسن خلق ، وعاملهم بأبسط يد . غير أن أقاربه من بني أمية قد ركبوا نهابر فركبته وجاروا فجير عليه ، ووقعت اختلافات كثيرة وأخذوا عليه أحداثاً كلها محالة على بني أمية .

منها رده الحكم ابن أمية إلى المدينة بعد أن طرده النبي ﷺ وكان يسمى طريد رسول الله ﷺ ، وبعد أن تشفع إلى أبي بكر وعمر أيام خلافتهما فما أجابا إلى ذلك ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخاً .

ومنها نفيه أبا ذر إلى الربذة وتزويجه مروان بن الحكم بنته وتسليمه خمس غنائم افريقية له وقد بلغت مائتي الف دينار .

ومنها إيواؤه عبد الله بن سعد بن أبي سرح بعد أن أهدر النبي ﷺ دمه وتوليته أيام مصر بأعمالها ، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث فيها ما أحدث إلى غير ذلك مما نقموا عليه . وكان أمراء جنوده معاوية بن أبي سفيان عامل الشام وسعد بن أبي وقاص عامل الكوفة وبعده الوليد بن عقبة وعبد الله بن عامر عامل البصرة وعبد الله بن سعد ابن أبي سرح عامل مصر وكلهم خذلوه ورفضوه حتى أتى قدره عليه وقتل مظلوماً في داره وثارت الفتنة من الظلم الذي جرى عليه ولم تسكن بعد .

الخلاف العاشر : في زمان أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة ، فأوله خروج طلحة والزبير إلى مكة ثم حمل عايشة إلى البصرة ، ثم نصب القتال معه . ويعرف ذلك بحرب الجمل. والحق أنهما رجعا وتابا إذ ذكرهما أمراً فتذكرا فأما الزبير فقتله ابن جرموز وقت الانصراف وهو في النار لقول النبي ﷺ « بشر قاتل ابن صفية بالنار » وأما طلحة فرماه مروان بن الحكم بسهم وقت الاعراض فخر ميتاً ، وأما عايشة فكانت محمولة على ما فعلت ثم تابت بعد ذلك

ورجعت والخلاف بينه وبين معاوية وحرب صفين ومخالفة الخوارج ، وحمله على التحكيم ومغادرة عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري وبقاء الخلافة إلى وقت الوفاة مشهور كذلك الخلاف بينه وبين الشراة المارقين بالنهروان عقداً وقولاً ونصب القتل معه فعلاً ظاهراً معروف وبالجملة « كان علي مع الحق والحق معه » .

وظهر في زمانه الخوارج عليه مثل الأشعث بن قيس ومسعود بن فدكي التميمي وزيد بن حصين الطائي وغيرهم وكذلك ظهر في زمانه الغلاة في حقه مثل عبد الله بن سبأ وجماعة معه .

ومن الفريقين ابتدعت الفتنة والضلالة وصدق فيه قول النبي ﷺ . « يهلك فيك اثنان محب غال ومبغض قال » وانقسمت الخلافة بعده إلى قسمين : أحدهما الاختلاف في الامامة ، والثاني الاختلاف في الأصول والاختلاف في الامامة على وجهين : أحدهما القول بأن الامامة تثبت بالاتفاق والاختيار ، والثاني القول بأن الامامة تثبت بالنص والتعيين .

فمن قال أن الامامة تثبت بالاتفاق والاختيار قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة أو جماعة معتبرة منهم إما مطلقاً وإما بشرط أن يكون قرشياً على مذهب قوم ، وبشرط أن يكون هاشمياً على مذهب قوم إلى شرائط أخر كما سيأتي .

ومن قال بالأول فقال بامامة معاوية وأولاده وبعدهم بخلافة مروان وأولاده والخوارج اجتمعوا في كل زمان على واحد منهم بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ويجري على سنن العدل في معاملاتهم ، وإلا خذلوه وخلعوه وربما قتلوه .

ومن قال أن الامامة تثبت بالنص اختلفوا بعد علي عليه السلام .

فمنهم من قال إنما نص على ابنه محمد بن الحنفية وهؤلاء هم الكيسانية ، ثم اختلفوا بعده ، فمنهم من قال أنه لم يمت ويرجع فيملأ الأرض عدلا .

ومنهم من قال أنه مات وانتقلت الامامة بعده إلى ابنه أبي هاشم وافترقت هؤلاء .

فمنهم من قال الامامة بقيت في عقبه وصية بعد وصية ، ومنهم من قال انتقلت إلى غيره واختلفوا في ذلك الغير فمنهم من قال هو بنان بن سمعان النهدي .

ومنهم من قال هو علي بن عبد الله بن عباس ومنهم من قال هو عبد الله بن حرب الكندي ،

ومنهم من قال هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وهؤلاء كلهم يقولون أن الدين طاعة رجل ويتأولون أحكام الشرع كلها على شخص معين .

وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية قال بالنص على الحسن والحسين ، وقال الامامة في الأخوين الحسن والحسين ، ثم هؤلاء اختلفوا . فمنهم من أجرى الامامة في أولاد الحسن فقال بعده بإمامة ابنه الحسن ، ثم ابنه عبد الله ثم ابنه محمد ثم أخيه ابراهيم الامامين وقد خرجا في أيام المنصور فقتلا في أيامه .

ومن هؤلاء من يقول برجعة محمد الامام ومنهم من أجرى الوصية في أولاد الحسين وقال بعده بإمامة ابنه علي زين العابدين نصا عليه ثم اختلفوا بعده . فقالت الزيدية بإمامة ابنه زيد ومذهبهم أن كل فاطمي خرج وهو عالم زاهد شجاع سخي كان اماماً واجب الاتباع وجوزوا رجوع الامامة إلى أولاد الحسن ، ومنهم من وقف وقال بالرجعة ومنهم من ساق وقال بامامة كل من هذه حاله في كل زمان .

وأما الامامية ، فقالوا بامامة محمد بن علي الباقر نصاً عليه ثم بامامة جعفر بن محمد وصية إليه ، ثم اختلفوا بعده في أولاده من المنصوص عليه وهم خمسة : محمد ، واسماعيل ، وعبد الله ، وموسى ، وعلي .

فمنهم من قال بإمامة محمد ، وهم : العمارية ، ومنهم من قال بإمامة اسماعيل وأنكر موته في حياة أبيه ، وهم : المباركية .

ومن هؤلاء من وقف عليه وقال برجعته .

ومنهم من ساق الامامة في أولاده نصاً بعد نص إلى يومنا هذا وهم الاسماعيلية .

ومنهم من قال بإمامة عبد الله الأفطح وقال برجعته بعد موته لأنه مات ولم يعقب .

ومنهم من قال بإمامة موسى نصاً عليه إذ قال والده سابعكم قائمكم ألا وهو سمي صاحب التوراة ثم هؤلاء اختلفوا .

فمنهم من اقتصر عليه وقال برجعته إذ قال لم يمت هو .

ومنهم من توقف في موته وهم الممطورة .

ومنهم من قطع بموته وساق الامامة إلى ابنه علي بن موسى الرضا وهم القطيعة ثم هؤلاء اختلفوا في كل ولد بعده .

فالاثنا عشرية ساقوا الامامة من علي الرضا إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه علي ثم إلى ابنه الحسن ثم إلى ابنه محمد القائم المنتظر الثاني عشر ، وقالوا هو حي لم يمت ، ويرجع فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً .

وغيرهم ساقوا الامامة إلى الحسن العسكري ثم قالوا بامامة أخيه جعفر ، وقالوا بالتوقف عليه وقالوا بالشك في حال محمد ولهم خبط طويل في سوق الامامة والتوقف والقول بالرجعة بعد الموت والقول بالغيبة ، ثم بالرجعة بعد الغيبة فهذه جملة اختلافات في الامامة .

وأما الاختلاف في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني وغيلان الدمشقي ويونس الأسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر . ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزال وكان تلميذ الحسن البصري وتلمذ له عمرو بن عبيد وزاد عليه في مسائل القدر .

وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام بني أمية ثم ولي المنصور وقال بامامته ومدحه المنصور يوماً فقال : نثرت الحب للناس فلقطوا غير عمرو .

والوعيدية من الخوارج والمرجئة من الجبرية . والقدرية ابتدأت بدعتهم

في زمان الحسن، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه بالقول بالمنزلة بين المنزلتين ، وسمي هو وأصحابه معتزلة .

وقد تلمذ له زيد بن علي وأخذ الأصول منه ، فلذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة ، ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آبائه في الأصول وفي التبري والتولي وهم من أهل الكوفة ، وكانوا جماعة سميت رافضة ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين فسرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام ، وأفردتها فناً من فنون العلم وسمتها باسم الكلام .

أما لإن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام فسمى النوع باسمها ، وأما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فناً من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام مترادفان ، فكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته وكذلك قادر بقدرة وقدرته ذاته وأبدع بدعاً في الكلام والإرادة وأفعال العباد والقول بالقدر والآجال والأرزاق ، وجرت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات في أحكام التشبيه وأبو يعقوب الشحام والآدمي صاحبا أبي الهذيل وافقاه في ذلك كله ، ثم ابراهيم بن سيار النظام في أيام المعتصم كان أغلى في تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع في الرفض والقدر وعن أصحابه بمسائل نذكرها .

ومن أصحابه : محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران ، والفضل الحدثي ، وأحمد بن حائط .

ووافقه الأسواري في جميع ما ذهب إليه من البدع وكذلك الاسكافية أصحاب أبي جعفر الإسكافي .

والجعفرية أصحاب جعفر بن جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب . ثم ظهرت بدع بشر بن المعتمر من القول بالتولد والافراط فيه والميل إلى الطبيعيين من الفلاسفة ، والقول بأن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ،

وإذا فعل ذلك فهو ظالم إلى غير ذلك مما تفرد به عن أصحابه وتلمذ له أبو موسى المزدار راهب المعتزلة ، وانفرد عنه بإبطال إعجاز القرآن من جهة الفصاحة والبلاغة . وفي أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف لقولهم بقدم القرآن وتلمذ له الجعفران أبو زفر ومحمد بن سويد صاحب المزدار ، وأبو جعفر الاسكافي وعيسى بن هيثم صاحبا جعفر بن حرب الأشج .

وممن بالغ في القول بالقدر هشام بن عمرو الفوطي والأصم من أصحابه وقدحا في إمامة علي رضي الله عنه بقولهما ان الامامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم ، والفوطي والأصم اتفقا على أن الله تعالى يستحيل أن يكون عالماً بالأشياء قبل كونها ومنع كون المعدوم شيئاً ، وأبو الحسن الخياط وأحمد بن علي الشطوي صحبا عيسى الصوفي ، ثم لزما أبا مخالد وتلمذ الكعبي لأبي الحسن الخياط ومذهبه بعينه مذهبه .

وأما معمر بن عباد السلمي ، وثمامة بن أشرس النميري ، وعمرو ابن بحر الجاحظ ، فقد كانوا في زمان واحد متقاربين في الرأي والاعتقاد ، منفردين عن أصحابهم بمسائل نذكرها .

والمتأخرون منهم : أبو علي الجبائي وابنه أبو هشـــام ، والقاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري قد لخصوا طرق أصحابهم ، وانفردوا عنهم بمسائل ورونق علم الكلام ابتدأوه ،

فمن الخلفاء العباسية : هارون ، والمأمون ، والمعتصم ، والواثق ، والمتوكل ، وانتهاؤه . فمن الصاحب بن عباد وجماعة من الديالمة وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين مثل : ضرار بن عمرو ، وحفص الفرد ، والحسين النجار من المتأخرين . خالفوا الشيوخ في مسائل ، ونبغ : جهم ابن صفوان في أيام نصر بن سيار ، وأظهر بدعته في الجبر بترمذ وقتله سالم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية بمرو ، وكان بين المعتزلة وبين السلف في كل زمان اختلافات في الصفات ، وكان السلف يناظرونهم عليها لا على قانون كلامي ، بل على قول إقناعي ، ويسمون : الصفاتية .

فمن مثبت صفات الباري تعالى معاني قائمة بذاته . ومن مشبه صفاته بصفات الخلق وكلهم يتعلقون بظواهر الكتاب والسنة ، ويناضلون المعتزلة في قدم الكلام على قول ظاهر .

وكان عبد الله بن سعيد الكلابي ، وأبو العباس القلانسي ، والحارث المحاسبي أشبههم إتقاناً وأمتنهم كلاماً .

وجرت مناظرة بين أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل ، وألزمه أموراً لم يخرج عنها بجواب ، فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية ، فصار ذلك مذهباً منفرداً .

وقرر طريقته جماعة من المحققين مثل : القاضي أبي بكر الباقلاني ، والأستاذ أبي إسحاق الاسفرايني ، والأستاذ أبي بكر بن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف ، ونبغ رجل متنمس بالزهد من سجستان يقال له : أبو عبد الله بن الكرام ، قليل العلم ، قد قمش من كل مذهب ضغثاً ، وأثبته في كتابه وروجه على أغنام غرجة وغور وسواد بلاد خراسان ، فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهباً قد نصره محمود بن سبكتكين السلطان وصب البلاد على أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم .

وهو أقرب مذهب إلى مذهب الخوارج ، وهم مجسمة وحاشا غير محمد بن الهيثم فإنه مقارب ، قف .

مذاهب أهل العالم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل من الفرق الاسلامية وغيرهم ممن له كتاب ، مثل : الصابئة الأولى ، وممن ليس له كتاب ولا حدود وأحكام شرعية ، مثل : الفلاسفة الأولى والدهرية وعبدة الكواكب والأوثان والبراهمة قد ذكر الشهرستاني أربابها وأصحابها بعد الفحص الشديد عن مباديها وعواقبها .

ثم إن التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والإثبات هو قولنا : أن أهل العلم انقسموا من حيث المذاهب إلى أهل الديانات ، وإلى أهل الأهواء ، فإن الانسان إذا اعتقد عقداً أو قال قولاً فإما أن يكون فيه مستفيداً من

غيره أو مستبداً برأيه ، فالمستفيد من غيره مسلم مطيع والدين هو الطاعة والتسليم والمطيع هو المتدين والمستبد برأيه محدث مبدع .

وفي الخبر عن النبي ﷺ «ما شقي امرؤ عن مشورة ولا سعد باستبداد برأي» وربما يكون المستفيد من غيره مقلداً قد وجد مذهباً اتفاقياً بأن كان أبواه أو معلمه على اعتقاد باطل ، فيتقلده منه دون أن يتفكر في حقه وباطله وصواب القول فيه وخطأه ، فحينئذ لا يكون مستفيداً لأنه ما حصل على فائدة وعلم ، ولا اتبع الأستاذ على بصيرة ويقين إلا من شهد بالحق وهم يعلمون شرط عظيم فليعتبر وربما يكون المستبد برأيه مستنبطاً مما استفاده على شرط أن يعلم موضع الاستنباط وكيفيته ، فحينئذ لا يكون مستبداً حقيقة ، لأنه حصل العلم بقوة تلك الفائدة لعلمه الذين يستنبطونه منهم ركن عظيم ، فلا تغفل . فالمستبدون بالرأي مطلقاً هم المنكرون للنبوات مثل : الفلاسفة والصابئية والبراهمة ، وهم لا يقولون بشرائع وأحكام أمرية ، بل يضعون حدوداً عقلية حتى يمكنهم التعايش عليها . والمستفيدون هم القائلون بالنبوات ومن قال بالأحكام الشرعية فقد قال بالحدود العقلية ولا ينعكس .

أرباب الديانات والملل من المسلمين وأهل الكتاب ، وممن له شبهة كتاب نتكلم هنا في معنى الدين والملة والشرعة والمنهاج والاسلام والحنيفية والسنة والجماعة ، فإنها عبارات وردت في التنزيل ، ولكل واحدة منها معنى يخصها ، وحقيقة توافقها لغة واصطلاحاً .

وقد بينا معنى الدين أنه الطاعة والانقياد .

وقد قال تعالى ﴿ إنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإسْلامَ ﴾ (١) وقد يرد بمعنى الجزاء يقال (كما تدين تدان) وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٩ .

قال تعالى ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ ﴾[١] فالمتدين هو المسلم المطيع المقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد .

قال الله تعالى : ﴿ ورضِيتُ لكُمُ الإسْلامَ دِيناً ﴾[٢] ولما كان نوع الانسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بني جنسه في إقامة معاشه والاستعداد لمعاده ، وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون حتى يحفظ بالتمانع ما هو له . ويحصل بالتعاون ما ليس له ، فصورة الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة والطريق الخاص الذي يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج والشرعة والسنة ، والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة .

قال الله تعالى : ﴿ لِكُلٍّ جعَلْنا مِنكُمْ شِرْعةً ومِنْهاجاً ﴾[٣] ولن يتصور وضع الله وشرع الشرعة إلا بواضع شارع يكون مخصوصاً من عند الله بآيات تدل على صدقه ، وربما تكون الآية مضمنة في نفس الدعوى ، وربما تكون ملازمة ، وربما تكون متأخرة . ثم اعلم ان الملة الكبرى هي ملة ابراهيم عليه السلام وهي الحنيفية التي تقابل الصبوة أن تقابل التضاد .

قال الله تعالى ﴿ مِلّةُ أبيكُمْ إبْراهيم ﴾[٤] والشريعة ابتدأت من نوح .

قال الله تعالى ﴿ شَرَعَ لكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وصّى بهِ نوحاً ﴾[٥] والحدود والأحكام ابتدأت من آدم وشيث وادريس عليهم السلام ، وختمت الشرائع والملل والمناهج والسنن بأكملها وأتمها حسناً وجمالاً بمحمد عليه السلام .

قال الله تعالى : ﴿ اليَوْمَ أكْمَلْتُ لكُمْ دِينَكُم وأتممتُ عليكُم نِعْمَتي ورضِيتُ لكُمُ الإسْلامَ دِيناً ﴾[٦] . وقد قيل خص آدم

---

(١) سورة التوبة ، الآية : ٣٦ .
(٢) سورة المائدة ، الآية : ٣ .
(٣) سورة المائدة ، الآية : ٤٨ .
(٤) سورة الحج ، الآية : ٧٨ .
(٥) سورة الشورى ، الآية : ١٣ .
(٦) سورة المائدة ، الآية : ٣ .

بالأسماء وخص نوح بمعاني تلك الأسماء ، وخص ابراهيم بالجمع بينهما ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى بالجمع بينهما على ملة أبيكم ابراهيم ، ثم كيفية التقدير الأول والتكميل بالتقدير الثاني ، بحيث يكون مصدقاً كل واحد ما بين يديه من الشرائع الماضية والسنن السالفة تقديراً للأمر على الخلق وتوفيقاً للدين على الفطرة . فمن خاصية النبوة أن لا يشاركهم فيها غيرهم وقد قيل أن الله عز وجل أسس دينه على مثال خلقه ليستدل بخلقه على دينه وبدينه على وحدانيته .

ذكر اهل الفروع المختلفين في الأحكام الشرعية والمسائل الاجتهادية

إعلم أن أصول الاجتهاد وأركانه أربعة وربما تعود إلى الاثنين : الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

وإنما تلقوا صحة هذه الأركان وانحصارها من إجماع الصحابة ، وتلقوا أصل الاجتهاد والقياس وجوازه منهم أيضاً ، فإن العلم بالتواتر قد حصل أنهم إذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلال أو حرام فزعوا إلى الاجتهاد ، وابتدأوا بكتاب الله تعالى ، فإن وجدوا فيه نصاً ظاهراً تمسكوا به وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه ، وإن لم يجدوا فيه نصاً فزعوا إلى السنة ، فإن روى لهم في ذلك خبر أخذوا به ونزلوا على حكمه ، وإن لم يجدوا الخبر فزعوا إلى الاجماع فكانت الأركان الاجتهادية عندهم اثنين أو ثلاثة ، وللناس بعدهم أربعة :

قالوا : إذا وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم واتفاقهم والجري على مناهج اجتهادهم ، وربما كان إجماعهم على حادثة إجماعاً اجتهادياً ، وربما كان إجماعاً مطلقاً، لم يصرح فيه بالاجتهاد على الوجهين جميعاً . فالاجماع حجة شرعية لإجماعهم على التمسك بالاجماع . ونحن نعلم أن الصحابة ، الذين هم الأئمة الراشدون ، لا يجتمعون على ضلال .

وقد قال النبي ﷺ : « لا تجتمع أمتي على الضلالة » ولكن الاجماع لا يخلو عن نص خفي أو جلي قد اختصه، لأنا على القطع نعلم أن الصدر الأول لا يجمعون على أمر إلا عن ثبت وتوقيف .

فإما أن يكون ذلك النص في نفس الحادثة قد اتفقوا على حكمها من غير بيان ما يستند اليه .

وإما أن يكون النص في أن الاجماع حجة ومخالفة الاجماع بدعة .

وبالجملة مستند الاجماع نص خفي أو جلي لا محالة وإلا فيؤدي إلى إثبات الأحكام المرسلة ومستند الاجتهاد والقياس هو الاجماع ، وهو أيضاً مستند إلى نص مخصوص في جواز الاجتهاد . فرجعت الأصول الأربعة في الحقيقة إلى اثنين وربما يرجع إلى واحد وهو قول الله تعالى .

ونعلم قطعاً ويقيناً أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد ، ونعلم قطعاً أيضاً أنه لم يرد في كل حادثة نص ولا يتصور ذلك أيضاً .

والنصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية . وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد ، ثم لا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلاً خارجاً عن ضبط الشرع فإن القياس المرسل شرع آخر ، وإثبات حكم من غير مستند وضع آخر ، والشارع هو الواضع للأحكام فيجب على المجتهد أن لا يعدو في اجتهاده عن هذه الأركان .

وشرائط الاجتهاد خمسة : معرفة صدر صالح من اللغة بحيث يمكنه فهم لغات العرب والتمييز بين الألفاظ : الوضعية ، والمستعارة ، والنص ، والظاهر ، والعام ، والخاص ، والمطلق ، والمقيد ، والمجمل ، والمفصل ، وفحوى الخطاب ، ومفهوم الكلام ، وما يدل على مفهومه بالمطابقة ، وما يدل بالتضمن ، وما يدل بالاستتباع ، فإن هذه المعرفة كالآلة التي بها يحصل الشيء ومن لم يحكم الآلة والأداة ، لم يصل إلى تمام الصنعة .

ثم معرفة تفسير القرآن خصوصاً ما يتعلق بالأحكام ، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات ، وما روي من الصحابة المعتبرين كيف سلكوا مناهجها ، وأي معنى فهموا من مدارجها ، ولو جهل تفسير سائر الآيات التي تتعلق بالمواعظ والقصص ، قيل لم يضره ذلك في الاجتهاد فإن من

الصحابة من كان لا يدري تلك المواعظ ، ولم يتعلم بعد جميع القرآن ، وكان من أهل الاجتهاد .

ثم معرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها والإحاطة بأحوال النقلة والرواة عدولها وثقاتها ومطعونها ومردودها والإحاطة بالوقائع الخاصة فيها ، وما هو عام ورد في حادثة خاصة وما هو خاص عمم في الكل حكمه ، ثم الفرق بين الواجب والندب والإباحة والحظر والكراهة حتى لا يشذ عنه وجه من هذه الوجوه ولا يختلط عليه باب بباب .

ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين من السلف الصالحين حتى لا يقع اجتهاده في مخالفة الاجماع .

ثم معرفة مواضع الأقيسة وكيف النظر والتردد فيها من طلب أصل أولاً ثم طلب معنى مخيل يستنبط منه فيعلق الحكم عليه أو شبه مغلب على الظن ، فيلحق الحكم به .

فهذه خمس شرائط لا بد من اعتبارها حتى يكون المجتهد مجتهداً واجب الاتباع والتقليد في حق العامي ، وإلا فكل حكم لم يستند إلى قياس واجتهاد مثل ما ذكرنا فهو مرسل مهمل .

قالوا : فإذا حصل المجتهد هذه المعارف ساغ له الاجتهاد ويكون الحكم الذي أدى اليه اجتهاده سائغاً في الشرع ووجب على العامي تقليده والأخذ بفتواه ، وقد استفاض الخبر عن النبي ﷺ أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن ، قال : « يا معاذ بم تحكم ؟ » قال : « بكتاب الله » . قال : « فإن لم تجد » قال : « فبسنة رسول الله » قال : « فإن لم تجد » قال : « أجتهد برأيي » قال النبي ﷺ : « الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضاه » .

وقد روي عن علي كرم الله وجهه أنه قال : بعثني رسول الله ﷺ قاضياً إلى اليمن ، فقلت : يا رسول الله كيف أقضي بين الناس وأنا حديث السن فضرب رسول الله ﷺ بيده صدري ، وقال : « اللهم أهد قلبه وثبت لسانه » فما شككت بعد ذلك في قضاء بين اثنين ثم اختلف

أهل الأصول في تصويب المجتهدين في الأصول والفروع فعامة أهل الأصول على أن الناظر في المسائل الأصولية والأحكام العقلية اليقينية القطعية يجب أن يكون متعين الإصابة ، فالمصيب فيها واحد بعينه ، ولا يجوز أن يختلف المختلفان في حكم عقلي حقيقة الاختلاف ، وبالنفي والإثبات على شرط التقابل المذكور ، بحيث ينفي أحدهما ما يثبته الآخر بعينه من الوجه الذي يثبته في الوقت الذي يثبته الأوان يقتسما الصدق والكذب والحق والباطل سواء كان الاختلاف بين أهل الأصول في الاسلام ، أو بين أهل الملل والنحل الخارجة عن الاسلام .

فإن المختلف فيه لا يحتمل توارد الصدق والكذب والصواب والخطأ عليه في حالة واحدة، وهو مثل قول أحد المخبرين بزيد في هذه الدار في هذه الساعة . وقول الثاني : ليس زيد في هذه الدار في هذه الساعة . فإنا نعلم قطعاً أن أحد المخبرين صادق والثاني كاذب ، لأن المخبر عنه لا يحتمل اجتماع الحالتين فيه معاً فيكون زيد في الدار ولا يكون في الدار . لعمري قد يختلف المختلفان في مسألة ويكون محل الاختلاف مشتركاً وشرط تقابل القضيتين فاقداً ، فحينئذ يمكن أن يصوب المتنازعان ويرتفع النزاع بينهما برفع الاشتراك ، أو يعود النزاع إلى أحد الطرفين .

مثال ذلك المختلفان في مسألة الكلام ليسا يتواردان على معنى واحد بالنفي والاثبات ، فإن الذي قال هو مخلوق أراد به أن الكلام هو الحروف والأصوات في اللسان والرقوم والكلمات في الكتابة .

قال : وهذا مخلوق . والذي قال : ليس بمخلوق ، لم يرد به الحروف والرقوم ، وإنما أراد معنى آخر فلم يتوارد بالتنازع في الخلق على معنى واحد . وكذلك في مسألة الرؤية فإن النافي قال : الرؤية اتصال شعاع بالمرئي ، وهو لا يجوز في حق الباري تعالى .

والمثبت قال : الرؤية إدراك أو علم مخصوص ويجوز تعلقه بالباري تعالى . فلم يتوارد النفي والإثبات على معنى واحد إلا إذا رجع الكلام إلى إثبات حقيقة الرؤية فيتفقان أولاً على أنها ما هي ، ثم يتكلمان نفياً وإثباتاً .

وكذلك في مسألة الكلام يرجعان إلى إثبات ماهية الكلام ، ثم يتكلمان نفياً وإثباتاً ، وإلا فيمكن أن تصدق القضيتان ، وقد صار أبو الحسن العنبري إلى أن كل مجتهد ناظر في الأصول مصيب لأنه أدى ما كلف من المبالغة في تسديد النظر والمنظور فيه ، وإن كان متعيناً نفياً وإثباتاً ، إلا أنه أصاب من وجه وإنما ذكر هذا في الاسلاميين من الفرق ، وأما الخارجون عن الملة فقد تقررت النصوص والاجماع على كفرهم وخطئهم . وكان سياق مذهبهم يقتضي تصويب كل ناظر مجتهد على الاطلاق إلا أن النصوص والاجماع صدته عن تصويب كل ناظر وتصديق كل قائل .

وللأصوليين خلاف في تكفير أهل الأهواء مع قطعهم بأن المصيب واحد بعينه ، لأن التكفير حكم شرعي . والتصويب حكم عقلي . فمن مبالغ متعصب لمذهبه كفر وضلل مخالفه . ومن مساهل متالف لم يكفر ومن كفر قرب كل مذهب ومقالة بمقالة واحد من أهل الأهواء والملل ، كتقريب القدرية بالمجوس وتقريب المشبهة باليهود والرافضة بالنصارى . فأجرى حكم هؤلاء فيهم من المناكحة وأكل الذبيحة .

ومن ساهل ولم يكفر قضى بالتضليل وحكم بأنهم هلكى في الآخرة واختلفوا في اللعن على حسب اختلافهم في التكفير والتضليل ، وكذلك من خرج على الامام الحق بغياً وعدواناً فإن كان صدر خروجه عن تأويل واجتهاد سمي باغياً مخطئاً ثم البغي هل يوجب اللعن ؟ فعند أهل السنة إذ لم يخرج بالبغي عن الإيمان لم يستوجب اللعن ، وعند المعتزلة يستحق اللعن بحكم فسقه ، والفاسق خارج عن الإيمان. وان كان صدر خروجه عن البغي والحسد والمروق عن إجماع المسلمين استحق اللعن والقتل بالسيف والسنان . وأما المجتهدون في الفروع فاختلفوا في الأحكام الشرعية من الحلال والحرام ، ومواقع الاختلاف مظان غلبات الظنون بحيث يمكن تصويب كل مجتهد فيها ، وإنما يبتنى ذلك على أصل وهو أنا نبحث هل لله تعالى حكم في كل حادثة أم لا .

فمن الأصوليين من صار إلى أن لا حكم لله تعالى في الوقائع المجتهد فيها حكماً بعينه قبل الاجتهاد من جواز وخطر ، بل وفي كل حركة

يتحرك بها الانسان حكم تكليف من تحليل وتحريم ، وإنما يرتاده المجتهد بالطلب والاجتهاد إذ الطلب لا بد له من مطلوب ، والاجتهاد يجب أن يكون في شيء إلى شيء ، فالطلب المرسل لا يعقل ولهذا يتردد المجتهد بين النصوص والظواهر والعمومات وبين المسائل المجمع عليها ، فيطلب الرابطة المعنوية أو التقريب من حيث الأحكام والصور حتى يثبت في المجتهد فيه مثل ما تلقاه في المتفق عليه ، ولو لم يكن له مطلوب معين كيف يصح منه الطلب على هذا الوجه.

فعلى هذا المذهب المصيب واحد من المجتهدين في الحكم المطلوب وإن كان الثاني معذوراً نوع عذر ، إذ لم يقصر في الاجتهاد ، ثم هل يتعين المصيب أم لا ؟ فأكثرهم على أنه لا يتعين فالمصيب واحد لا بعينه .

ومن الأصوليين من فصل الأمر فيه فقال ينظر في المجتهد فيه إن كان مخالفة النص ظاهرة في أحد المجتهدين ، فهو المخطئ بعينه خطأ لا يبلغ تضليلاً والمتمسك بالخبر الصحيح والنص الظاهر مصيب بعينه ، وإن لم تكن مخالفة النص ظاهرة ، فلم يكن مخطئاً بعينه بل كل واحد منهما مصيب في اجتهاده ، وأحدهما مصيب في الحكم لا بعينه هذه جملة كافية في أحكام المجتهدين في الأصول والفروع والمسألة والقضية معضلة ، ثم الاجتهاد من فروض الكفايات لا من فروض الأعيان ، حتى إذا استقل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع ، وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه وأشرفوا على خطر عظيم . فإن الأحكام الاجتهادية إذا كانت مرتبة على الاجتهاد ترتيب المسبب على السبب ولم يوجد السبب كانت الأحكام عاطلة والآراء كلها قائلة ، فلا بد إذاً من مجتهد .

وإذا اجتهد المجتهد إن أدى اجتهاد كل واحد منهما إلى خلاف ما أدى اليه اجتهاد الآخر ، فلا يجوز لأحدهما تقليد الآخر .

وكذلك إذا اجتهد مجتهد واحد في حادثة وأدى اجتهاده إلى جواز أو خطر ، ثم حدثت تلك الحادثة بعينها في وقت آخر ، فلا يجوز له أن يأخذ باجتهاده الأول إذ يجوز أن يبدو له في الاجتهاد الثاني ما أغفله في الأول .

وأما العامي فيجب عليه تقليد المجتهد ، وإنما مذهبه فيما يسأله مذهب من يسأله عنه ، هذا هو الأصل . إلا أن علماء الفريقين لم يجوزوا أن يأخذ العامي الحنفي إلا بمذهب أبي حنيفة ، والعامي الشفعوي إلا بمذهب الشافعي لأن الحكم بأن لا مذهب للعامي ، وأن مذهبه مذهب المفتي يؤدي إلى خلط وخبط ، فلهذا لم يجوزوا ذلك . وإن كان مجتهدان في بلد اجتهد العامي فيهما حتى يختار الأفضل والأورع ، ويأخذ بفتواه ، وإذا أفتى المفتي على مذهبه وحكم به قاض من القضاة على مقتضى فتواه ، ثبت الحكم على المذاهب كلها ، وكان القضاء إذا اتصل بالفتوى ألزم الحكم كالقبض مثلاً إذا اتصل بالعقد . ثم العامي بأي شيء يعرف أن العالم قد وصل إلى حد الاجتهاد ؟ وكذلك المجتهد نفسه متى يعرف أنه قد استكمل شرائط الاجتهاد ؟ ففيه نظر . ومن أصحاب الظاهر مثل داود الأصفهاني وغيره ممن لم يجوز القياس والاجتهاد في الأحكام . وقال الأصول هو الكتاب والسنة والاجماع فقط ومنع أن يكون القياس أمر خارج عن مضمون الكتاب والسنة ، ولم يدر أنه طلب حكم الشرع ولم تنضبط قط شريعة من الشرائع إلا باقتران الاجتهاد به لأن من ضرورة الانتشار في العالم الحكم بأن الاجتهاد معتبر . وقد رأينا الصحابة كيف اجتهدوا وكم قاسوا خصوصاً في مسائل الميراث من توريث الأخوة وكيفية توريث الكلالة وذلك مما لا يخفى على المتدبر لأحوالهم .

ثم المجتهدون من أئمة الأمة محصورون في صنفين لا يعدوان إلى ثالث أصحاب الحديث وأصحاب الرأي ، فأصحاب الحديث وهم أهل الحجاز هم أصحاب مالك بن أنس وأصحاب محمد بن ادريس الشافعي وأصحاب سفيان الثوري وأصحاب أحمد بن حنبل وأصحاب داؤد بن علي بن محمد الأصفهاني ، وإنما سموا أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار وبناء الأحكام على النصوص ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبراً أو أثراً . وقد قال الشافعي : إذا وجدتم بي مذهباً ووجدتم خبراً على خلاف مذهبي فاعلموا أن مذهبي ذلك الخبر . ومن أصحابه أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني والربيع بن سليمان الجيزي وحرملة بن يحيى التجيبي والربيع المرادي وأبو يعقوب البويطي والحسن

ابن محمد بن الصباح الزعفراني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري وأبو ثور ابراهيم بن خالد الكلبي ، وهم لا يزيدون على اجتهاده اجتهاداً بل يتصرفون فيما نقل عنه توجيهاً واستنباطاً ويصدرون عن رأيه جملة ولا يخالفون البتة .

وأصحاب الرأي وهم أهل العراق هم أصحاب أبي حنيفة النعمان ابن ثابت، ومن أصحابه محمد بن الحسن وأبو يوسف يعقوب بن محمد القاضي وزفر بن هذيل والحسن بن زياد اللؤلؤي وابن سماعة وعافية القاضي وأبو مطيع البلخي وبشر المريسي ، وإنما سموا أصحاب الرأي لأن عنايتهم بتحصيل وجه من القياس والمعنى المستنبط من الأحكام وبناء الحوادث عليها وربما يقدمون القياس الجلي على آحاد الأخبار . وقد قال أبو حنيفة : علمنا هذا رأي وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن قدر على غير ذلك فله ما رأى ولنا ما رأيناه . وهؤلاء ربما يزيدون على اجتهاده اجتهاداً ويخالفونه في الحكم الاجتهادي ، والمسائل التي خالفوه فيها معروفة . وبين الفريقين اختلافات كثيرة في الفروع ولهم فيها تصانيف ، وعليها مناظرات . وقد بلغت النهاية في مناهج الظنون حتى كأنهم أشرفوا على القطع واليقين وليس يلزم بذلك تكفير ولا تضليل ، بل كل مجتهد مصيب كما ذكرنا ، انتهى كلام الشهرستاني في « الملل والنحل » . وفيه بعض مسامحة ومباحث الاجتهاد والقياس فيها ما هو الصحيح والصواب ومنها ما هو الغلط والخطأ والحق المحقق في الباب ما ذكرناه في « حصول المأمول من علم الأصول » وفي مؤلفاتنا الأخرى نعم الذي حكاه محمد بن عبد الكريم هنا هو حكاية آراء عامة أهل العلم في تلك المباحث ، وما جروا عليه وليس بتحقيق للحق في نفس الأمر وشأن العاقل أن لا يعرج على قول أحد حتى يجد له ثبوتاً منصوصاً عليه من الله ورسوله ، ويرى له ظهوراً كالشمس في رابعة النهار ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

الخارجون عن الملة الحنيفية والشريعة الاسلامية

ممن يقول بشريعة وأحكام وحدود واعلام. وهم قد انقسموا إلى من له كتاب محقق مثل : التوراة والإنجيل.

وعن هذا يخاطبهم التنزيل : يا أهل الكتاب ، وإلى من له شبه كتاب مثل المجوس والمانوية ، فإن الصحف التي أنزلت على إبراهيم عليه السلام ، قد رفعت إلى السماء لإحداث أحدثها المجوس ، ولهذا يجوز عقد العهد والذمام معهم ، وينحى بهم نحو اليهود والنصارى ، إذ هـــم من أهل الكتاب ، ولكن لا يجوز مناكحتهم ، ولا أكل ذبائحهم ، فإن الكتاب قد رفع عنهم.

أهل الكتاب ، الفرقتان المتقابلتان قبل المبعث هم أهل الكتاب والأميون ، والأمي من لا يعرف الكتابة ، فكانت اليهود والنصارى بالمدينة ، والأميون بمكة. وأهل الكتاب كانوا ينصرون دين الأسباط ويذهبون مذهب بني إسرائيل ، والأميون كانوا ينصرون دين القبائل ويذهبون مذهب بني اسماعيل. ولما انشعب النور الوارد من آدم عليه السلام إلى ابراهيم ، ثم الصادر عنه على شعبين ، شعب في بني إسرائيل ، وشعب في بني إسماعيل ، وكان النور المنحدر منه إلى بني اسرائيل ظاهراً ، والنور المنحدر منه إلى بني اسماعيل مخفياً ، كان يستدل على النور الظاهر بظهور الأشخاص وإظهار النبوة في شخص شخص ، ويستدل على النور المخفي بإبانة المناسك والعادات وستر الحال في الأشخاص وقبلة الفرقة الأولى بيت المقدس ، وقبلة الفرقة الثانية بيت الله الحرام ، وشريعة الأولى ظواهر الأحكام ، وشريعة الثانية رعاية المشاعر الحرام. وخصماء الفريق الأول

الكافرون مثل فرعون وهامان وخصماء الفريق الثاني المشركون مثل : عبدة الأصنام ، والأوثان . فتقابل الفريقان وصح التقسيم بهذين المتقابلين.

اليهود والنصارى : هاتان الأمتان من كبار أمم أهل الكتاب ، وأمة اليهودية كانت أكبر لأن الشريعة كانت لموسى وجميع بني إسرائيل كانوا متعبدين بذلك مكلفين بالتزام أحكام التوراة والانجيل النازل على المسيح لم يختص أحكاماً . ولا استنبط حلالاً وحراماً ، ولكنه رموز وأمثال ومواعظ ومزاجر وما سواها من الشرائع والأحكام ، فمحالة على التوراة . فكانت اليهود لهذه القضية لم ينقادوا لعيسى عليه السلام ، وادعوا عليه أنه كان مأموراً بمتابعة موسى وموافقة التوراة فغير وبدل ، وعدوا عليه تلك التغييرات منها تغيير السبت إلى الأحد ومنها تغيير أكل الخنزير . وكان حراماً في التوراة ، ومنها الختان والغسل وغير ذلك.

والمسلمون قد بينوا أن الأميين قد بدلوا وحرفوا ، وإلا فعيسى كان مقرراً لما جاء به موسى عليه السلام ، وكلاهما مبشران بمقدم نبينا نبي الرحمة ، وقد أمرهم أئمتهم وأنبياؤهم وكتابهم بذلك ، وإنما بنى أسلافهم الحصون والقلاع بقرب المدينة لنصرة رسول آخر الزمان ، فأمروهم بمهاجرة أوطانهم بالشام إلى تلك القلاع والبقاع حتى إذا ظهر وعلن الحق بفاران ، وهاجر إلى دار هجرته يثرب نصروه وعاونوه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين ﴾(١) .

وإنما الخلاف بين اليهود والنصارى ما كان يرتفع إلا بحكمة إذ كانت اليهود تقول : ليست النصارى على شيء ، وكانت النصارى تقول : ليست اليهود على شيء ، وهم يتلون الكتاب .

وكان النبي ﷺ يقول : « لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل » وما كان يمكنهم إقامتهما إلا بإقامة القرآن وتحكيم نبي الرحمة رسول آخر الزمان . فلما أبوا ذلك ﴿ ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤا بغضب من الله ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ﴾(٢) واختلفت

(١) سورة البقرة ، الآية : ٨٩ . (٢) سورة البقرة ، الآية : ٦١ .

اليهود نيفاً وسبعين فرقة أشهرها وأظهرها : العنانية ، والعيسوية ، واليؤدعانية ومنهم : الموشكانية ، والسامرة ، فهذه أربع فرق هم الكبار وانشعبت منهم الفرق إلى إحدى وسبعين فرقة ، وهم بأسرهم أجمعوا على أن في التوراة بشارة بواحد بعد موسى ، وإنما افتراقهم إما في تعيين ذلك الواحد أو في الزيادة على الواحد .

وذكر المشيحا وآثاره ظاهرة في الأسفار وخروج واحد في آخر الزمان وهو الكوكب المضيء الذي تشرق الأرض بنوره أيضاً متفق عليه واليهود على انتظاره .

والنصارى أمة المسيح عيسى بن مريم عليه السلام وهو المبعوث حقاً بعد موسى المبشر به في التوراة ، وكانت له آيات ظاهرة ، وبينات زاهرة ، مثل : إحياء الموتى ، وإبراء الأكمة ، والأبرص ، ونفس وجوده وفطرته آية كاملة على صدقه ، وذلك حصوله من غير نطفة سابقة ، ونطقه من غير تعليم سالف ، وجميع الأنبياء بلاغ وحيهم أربعون سنة . وقد أوحى إليه إنطاقاً في المهد وأوحى إليه إبلاغاً عند الثلاثين وكانت مدة دعوته ثلاث سنين وثلاثة أشهر وثلاثة أيام . فلما رفع إلى السماء اختلف الحواريون وغيرهم فيه وإنما اختلافاتهم تعود إلى أمرين ، أحدهما : كيفية نزوله واتصاله بأمه وتجسد الكلمة ، والثاني كيفية صعوده واتصاله بالملائكة وتوحد الكلمة .

ثم افترقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة ، وكبار فرقهم ثلاثة : الملكانية والنسطورية واليعقوبية ، وانشعبت منها سائر الفرق .

وقد ذكر الشهرستاني هذه الفرق كلها في « الملل والنحل » وليس حكاية أحوالها من غرضنا في هذا المختصر .

وأما من له شبه كتاب فهم : المجوس والمانوية وأصحاب الاثنين وسائر فرقهم يقال لهم الدين الأكبر والملة العظمى ، إذ كانت دعوة الأنبياء بعد ابراهيم الخليل عليه السلام لم تكن في العموم كالدعوة الخليلية ، ولم يثبت لها من القوة والشوكة والملك والسيف مثل الملة الحنيفية ، إذ

كانت ملوك العجم كلها على ملة ابراهيم ، وجميع من كان في زمان كل واحد منهم من الرعايا في البلاد على أديان ملوكهم . وكان لملوكهم مرجع هو موبذ موبذان أعلم العلماء وأقدم الحكماء يصدرون عن أمره ولا يرجعون إلا إلى رأيه ويعظمونه تعظيم السلاطين لخلفاء الوقت ، وكانت دعوة بني إسرائيل أكثرها في بلاد الشام وما وراها من المغرب وقل ما سرى من ذلك إلى بلاد العجم ، وكانت الفرق في زمان ابراهيم الخليل راجعة إلى صنفين ، أحدهما : الصابئة ، والثانية : الحنفاء .

والفرقة الأولى هم عبدة الكواكب ، والثانية هم عبدة الأصنام .

وكان الخليل مكلفاً بكسر المذهبين على الفرقتين وتقرير الحنيفية السمحة السهلة التي هي الملة الكبرى والشريعة العظمى ، وذلك هو الدين القيم .

وكانت الأنبياء من أولاده كلهم يقررون الحنيفية ، وبالخصوص صاحب شرعنا محمد ﷺ ، كان في تقريرها قد بلغ النهاية القصوى وأصاب في المرمى واصمى ، ثم افترقت المجوس على فرق كثيرة ذكرها الشهرستاني في الملل ، وذكر مقالاتهم .

ولعلنا قد تكلمنا على أمم العالم ، وبعض الفرق منهم في كتاب : (لقطة العجلان مما تمس إلى معرفته حاجة الانسان) وكذلك على حكماء اليونان بالاجمال ، ثم المتأخرون من فلاسفة الاسلام ، مثل : يعقوب ابن الحسن الكندي ، وحنين بن اسحاق ، ويحيى النحوي ، وأبي الفرج المفسر ، وأبي سليمان السنجري ، وأبي سليمان محمد المقدسي ، وأبي بكر ثابت بن قرة ، وأبي تمام يوسف بن محمد النيسابوري ، وأبي زيد أحمد بن سهل البلخي ، وأبي محارب الحسن بن سهل بن محارب القمي ، وأحمد بن الطيب السرخسي ، وطلحة بن محمد النسفي ، وأبي حامد أحمد بن محمد الاسفرايني ، وعيسى بن علي الوزير ، وأبي علي أحمد ابن مسكويه ، وأبي زكريا يحيى بن عدي الضميري ، وأبي الحسن العامري ، وأبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي ، وغيرهم .

وإنما علامة القوم أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، قد سلكوا كلهم طريقة أرسطاطاليس في جميع ما ذهب اليه ، وانفرد به ، سوى كلمات يسيرة ، ربما رأوا فيها رأي أفلاطون والمتقدمين .

ولما كانت طريقة ابن سينا أدق عند الجماعة ، ونظره في الحقائق أغوص ، اختار الشهرستاني في (الملل والنحل) نقل طريقته من كتبه على إيجاز واختصار ، لأنها عيون كلامه ومتون مرامه ، وأعرض عن نقل طرق الباقين .

وليس ذكر ذلك من غرضنا في هذا المقام . لأن المقصود هنا الإشارة إلى ضبط الأطراف فقط .

وأما حكماء الهند فكان لفيثاغورس الحكيم اليوناني تلميذ يدعى قلانوس قد تلقى الحكمة منه وتلمذ له ثم صار إلى مدينة من مدائن الهند . وأشاع فيها رأي فيثاغورس .

وكان برحمنن رجلاً جيد الذهن ناقد البصر صائب الفكر راغباً في معرفة العوالم العلوية قد أخذ من قلانوس الحكيم حكمته واستفاد منه علمه وصنعته ، فلما توفي قلانوس ترأس برحمنن على الهند كلهم ، فرغب الناس في تلطيف الأبدان وتهذيب الأنفس .

وكان يقول : أي امرئ هذب نفسه ، وأسرع في الخروج عن هذا العالم الدنس ، وطهر بدنه من أوساخه ، ظهر له كل شيء وعاين كل غائب ، وقدر على كل مقتدر .

وكان محبوراً ، مسروراً ، ملتذاً ، عاشقاً ، لا يمل ، ولا يكل ، ولا يمسه نصب ، ولا لغوب ، فلما نهج لهم الطريق ، واحتج عليهم بالحجج المقنعة ، اجتهدوا اجتهاداً شديداً وهم فرق أيضاً (وما قد قضى الرحمن لا بد واقع) .

وأما تاريخ الهند ، فقد صنف فيه محمد بن يوسف الهروي كتاباً ، ووصفها بما فيها ، وكتب تاريخ الهند بالفارسية كثيرة جداً ، وتاريخ

الهند الجديد الغربي تركي لبعض المتأخرين ، نقله من الافرنجي وضم اليه أشياء من شرح التذكرة ، فذكر أخبار القطر المعروف بيكي دنيا أعني أمريكا وأوصافها وخواصها ، وكيف وجدها المتأخرون بعدما عجز المتقدمون عن الوصول اليها . وقد ذكرنا طرفاً من أحوال الهند وماجرياتها في « حجج الكرامة في آثار القيامة» فإن أردت الاطلاع عليها فعليك بها تجدها كتاباً لا مثل له في بابه وبالله التوفيق وهو المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الشأن .

ولما بلغ القول منا إلى هذا المقام ختمنا الكلام وسميناه (بخبيئة الأكوان افتراق الأمم على المذاهب والأديان) ، وهي أخت رسالتنا المسماة بلقطة العجلان مما تمس إلى معرفته حاجة الانسان) وهاتان أختان أبوهما أعني المؤلف) واحد وأمهاتهما يعني مآخذهما شتى ، ولا بد من جمعهما لمن يروم الفائدة التامة والمنفعة العامة كيف وقد اجتمعت فيهما نتائج أفكار المحققين من السلف .

ووقفت عندهما أنظار المحصلين من الخلف فهما جنتان ذواتا افنان فيهما من كل فاكهة زوجان ، والذي غرسهما بيده في بساتين القراطيس ، وأطلقهما في مروج الكراريس ، يسمى (بصديق بن حسن بن علي) ويكنى بأبي الطيب القنوجي البخاري ، ختم الله له بالحسنى ، وأذاقه حلاوة رضوانه الأسنى ، وحشره في زمرة الصالحين وجعل له لسان صدق في الآخرين ، وآخر دعواه أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى وسلم على رسوله محمد سيد الأنبياء وخاتم المرسلين ، وعلى آله وأصحاب هداة المسلمين إلى النعيم المقيم ، وحداة المؤمنين إلى دار اليقين ومقام كريم.

* * *

الفهرس